قضايا سكانية وبيئية في الخدمة الاجتماعية

العشوائيات – الهجرة غير الشرعية

الدكتور

د. حازم محمد ابراهيم مطر

الدكتور

د. احمد حمدان الرفاعي

٢٠١٩

القضية الاولي

التخطيط الاجتماعي وتطوير المناطق العشوائية

محتويات الفصل:

مقدمة.

أولاً نبذة تاريخية عن المناطق العشوائية فى مصر.

ثانياً أسباب وعوامل ظهور المناطق العشوائية.

ثالثا مفهوم المناطق العشوائية.

رابعاً النظريات المفسرة للعشوائيات.

خامساً أنماط وصور النمو العشوائي.

سادسا الآثار المترتبة على النمو العشوائي.

سابعاً خصائص وسمات المناطق العشوائية.

ثامناً التجارب العالمية والمحلية لتطوير المناطق العشوائية.

تاسعاً خطوات ومراحل التخطيط لتطوير العشوائيات بصعيد مصر.

عاشراً معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية.

حادي عشر الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

ثاني عشر التصور المقترح لدور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر.

أهداف الفصل:

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل بنجاح يصبح الطالب قادرا علي تحقيق هذه الأهداف:

١- التعرف علي تاريخ المناطق العشوائية فى مصر.

٢- تحديد أسباب وعوامل ظهور المناطق العشوائية.

٣- فهم مفهوم المناطق العشوائية.

٤- دراسة النظريات المفسرة للعشوائيات.

٥- التعرف علي أنماط وصور النمو العشوائي.

٦- تحديد الآثار المترتبة على النمو العشوائي.

٧- التعرف علي خصائص وسمات المناطق العشوائية.

٨- دراسة التجارب العالمية والمحلية لتطوير المناطق العشوائية.

٩- تحديد خطوات ومراحل التخطيط لتطوير العشوائيات بصعيد مصر.

١٠- معرفة معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية.

١١- اقتراح الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

١٢- اقتراح تصور مقترح لدور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر.

مقدمة:

تعاني الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر من مشكلات انتشار المناطق العشوائية التي تشكل معوق لا يمكن إغفاله لسير قاطرة التنمية التي بدأتها مصر في الآونة الأخيرة، فالمناطق العشوائية تعاني الكثير من نقص الخدمات والمرافق وتعاني أيضاً من الفقر الشديد وارتفاع الكثافة السكانية وتعاني من عدم وجود تخطيط عمراني بها.

فالمناطق العشوائية في حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة تستهدف تغيير مقصود يكفل مستوى مناسب لسكان تلك المناطق وتحويل هذه المناطق من كونها تحدياً أمام التنمية القومية إلى أن تصبح بإمكاناتها المختلفة نقاط قوة يستند عليها المجتمع في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار مما يستلزم تطويرها بشكل فاعل مما يحقق التنمية بمصر، ولما كانت الخدمة الاجتماعية من المهن المتخصصة في وقاية المجتمع العشوائي مستخدمة في ذلك طريقها المختلفة فأنه لابد من الاهتمام بهذه الظاهرة ودراستها دراسة علمية من قبل المهنة بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة.

إذ أن هذه المناطق العشوائية ومواجهة مشكلاتها أصبح من الاهتمامات الرئيسية لهذه المهنة حتى يمكنها مواكبة التغيرات التي تحدث ومساهمة منها في ضوء خطط الدول ككل ونظراً لتعدد آليات تطوير المجتمعات المحلية بالمجتمع المصري وخاصة بعد فترة التسعينيات من القرن الماضي، وازدهار جهود وزارة التنمية المحلية في تحقيق التعاون بين الريف والحضر، وفي ضوء ما يواجه تطوير المناطق العشوائية من صعوبات ومشكلات قد يصل بعضها إلى درجة التحديات، ونظرا لأهمية ودور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية فقد تحددت الدراسة الراهنة في محاولة الوقوف على مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

أن التعرض لقضية المناطق العشوائية لا يمكن تناوله بمعزل عن الجوانب المختلفة للمجتمع ولا عن المتغيرات الاجتماعية التي يشهدها في الفترة الحالية، إذ هي في الواقع نتائج لأكثر من عامل ولكن يأتي في حقيقتها تأخر حل مشكلة الإسكان في سلم الأولويات العامة بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري، حيث لم يعرف الاقتصاد المصري مشكلة الإسكان حتى نهاية العقد السادس من هذا القرن رغم الظروف الاقتصادية العامة التي مرت بها

مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من مشكلات ومنها المناطق العشوائية، فنمو ظاهرة المناطق العشوائية من أخطر المشكلات التي تواجه مصر لذلك نجدها أنها تمثل تهديد أمني وأخلاقي وثقافي للمجتمع، مما يستلزم تكاتف جميع الجهود من أجل القضاء على هذه الظاهرة وهذا ما يتضح من خلال تناول هذا الفصل لمشكلة الدراسة وأثر هذه المشكلة ومدى خطورتها.

وتعتبر ظاهرة انتشار المناطق العشوائية فى أغلب المناطق الحضرية فى العالم من الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات كما أنها تعتبر مصدراً لكثير من المشكلات وخاصة فى المجتمعات النامية ومما يشير الى ذلك تزايد حدة مشكلة العشوائيات والتي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فى الآونة الأخيرة، وذلك بسبب مالها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية خطيرة، ولقد واكب المجتمعات العشوائية العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالبناء العشوائي للمدن وتلك المتغيرات شكلت عائقاً أساسياً أمام السعي لتحقيق الأهداف التنوية والتي يجب أن تستمر فى إطار خطط متكاملة وواضحة، إذ أنه فى غياب التخطيط العلمي المتكامل الذي يضع فى حسابه جميع المتغيرات قد تفشل القرارات الإدارية فى تحقيق أهدافها، بل وقد يكون لها آثاراً جانبية سلبية على الاستراتيجية العامة للتنمية.

وتعاني المناطق العشوائية من مجموعة مشكلات تتمثل فى مجملها معوقات التنمية الشاملة التي تسعى الدولة للقضاء عليها ومن هذه المشكلات نقص الخدمات والمرافق الأساسية ومشكلات الفقر ومشكلات صحية وبيئية وأمنية.

ولكل مجتمع من المجتمعات احتياجاته المختلفة التي يرغب فى اشباعها، وكذلك له طموحاته التي يصبو إلى تحقيقها، ومن أهم الطموحات لأي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية، هو تحقيق التنمية الشاملة– الاقتصادية والاجتماعية– لكن هناك معوقات عدة تواجه هذه المجتمعات أثناء سعيها لإشباع احتياجاتها وتحقيق طموحاتها، ومن هذه المعوقات انتشار العشوائيات حيث تعتبر العشوائيات أحد الاشكاليات الحديثة والمعاصرة التي تعاني منها معظم الدول النامية وبلدان العالم الثالث، بل وتتعدى هذا الوصف لتوجد أيضاً فى بعض المدن الكبرى فى دول العالم المتقدم، وهى تعكس ظاهرة اجتماعية وعمرانية، حيث تضم فئات تقع فى أدنى السلم الاجتماعي للمجتمع، وقد ظهرت تلك المناطق كرد فعل طبيعي للزيادة السكانية وانخفاض مستويات معيشة أفراد المجتمع والهجرة الداخلية.

وهذا ما تؤكده الإحصاءات العالمية حيث تشير إلى وجود ما يقرب من ألف مليون نسمة يقيمون في المناطق العشوائية منذ الثمانينات وحتى بداية التسعينات، فالمناطق العشوائية فى حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة تستهدف تغيير مقصود يكفل مستوى مناسب لسكان تلك المناطق وتحويل هذه المناطق من كونها تحديداً أمام التنمية القومية إلى أن تصبح بإمكاناتها المختلفة نقاط قوة يستند عليه المجتمع الكوني فى تحقيق المزيد من التقدم والازدهار. حيث تزداد خطورة المشكلات لهذه المناطق العشوائية ليس فقط فى كونها نشأت عشوائية متخلفة من حيث الطبيعة العمرانية غير المخططة وغير المنظمة وما يتسم به سكان هذه المناطق من خصائص سيكولوجية وثقافية واقتصادية وصحية واجتماعية متدنية وإنما لكونها تمثل مصدراً أساسياً لكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مساعدة مختلف المهن ومن بين هذه المهن مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة، إذ أن هذه المناطق العشوائية ومواجهة مشكلاتها أصبح من الاهتمامات الرئيسية لهذه المهنة حتى يمكنها مواكبة التغيرات التي تحدث ومساهمة منها فى ضوء خطط الدول ككل، ولقد اتضح ذلك فى ضوء نتائج العديد من الدراسات التي أوضحت أن الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة عامل هام ومساعد لنجاح عملية التنمية فى هذه المجتمعات، وتكتسب ظاهرة المناطق العشوائية أهمية كبرى في مصر، وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية تبين أنه بحلول القرن الحادي والعشرون ستجد معظم البلدان النامية نفسها محاطة بالعديد من الأحياء العشوائية والسكنية الفقيرة.

ومهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تسعى إلى مواجهة مشكلة العشوائيات فهى تعد من أكثر المهن تعاملاً مع المواطنين بنظرة شمولية متكاملة إذا أنها تتعامل مع مجالات حياة الإنسان كلها وتحاول فى نفس الوقت استخدام موارد المجتمع لإشباع احتياجاته فهي مهنة تعمل على إحداث التغيير الاجتماعي وتعتبر الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن العاملة فى مجالات الرعاية الاجتماعية تعاملاً مع المواطنين بنظرة شاملة متكاملة إذا أنها تتعامل مع مجال حياة الإنسان كلية محاولة فى نفس الوقت استخدام موارد المجتمع لإشباع احتياجاته، كما يمكن للخدمة الاجتماعية المساعدة فى تخطيط وتنفيذ بعض المشروعات والبرامج التي تستهدف حل مشكلات المجتمع العشوائي وإشباع احتياجاته بما يؤدي الى تنمية ورفع مستوى المعيشة فيه عند تعامله مع المناطق العشوائية.

أولاً: نبذة تاريخية عن المناطق العشوائية فى مصر:

يعد النمو العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتسم بها غالبية مدن العالم ولاسيما مدن العالم الثالث، حيث يشكل الإسكان العشوائي فيها نسبة تتراوح بين ٥٠% و٨٠% من جملة الإسكان. وهى أيضاً ظاهرة مركبة فى ذات الوقت، إذ ليس من المنطقي أن نحصرها فى نمط سكني عمراني فقط، فهى قضية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً.

وترجع النشأة التاريخية للمناطق العشوائية فى القرن التاسع عشر فى المجتمع المصري كنتيجة للثورة الصناعية التى انتهجها محمد على باشا ومن بعده الخديوي اسماعيل الذى أراد أن تكون القاهرة مثل مدينة باريس فى فرنسا، مما خلق اتجاه السكان منذ بداية ١٨٤٥ومع تزايد هجرة السكان إلى المدن فى بداية ١٩٥٥ ومع بداية عهد الثورة الصناعية التي انتهجها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبلغت قمة انتشار العشوائيات فى مصر فى فترة ١٩٦٧ بعد نكسة يونيه، والهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر سعياً وراء الرزق الوفير. وبمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية أصبح الحضر غير قادر على استيعاب هذا السيل المتدفق من السكان، مما أدى إلى ظهور أنماط سكانية متدنية، ويرجع النمو العشوائي لأغلب المناطق فى المجتمع المصري لفترة الستينات، وخصوصاً مع بدايات الهجرة المكثفة من الريف إلى الحضر بفعل اتساع حركة التصنيع والقاعدة العمالية فى المنشآت كبيرة الحجم كثيفة استخدام العمال، كما أن تحسن خدمات البنية الأساسية والظروف المعيشية فى المدن مقارنة بالريف ساعد على الهجرة الداخلية الى الحضر، فبلغت ذروتها فى السبعينات مع موجات الانفتاح الاقتصادي ورواج الحياة الاقتصادية فى المدن أملا فى تحقيق تقدم مادي سريع وكبير، ولقد ظهرت المناطق العشوائية فى مصر بصورة واضحة مع بداية القرن العشرين وذلك نتائج مجموعة من العوامل والأسباب المختلفة يأتي فى مقدمتها غياب التخطيط للحكم وسيطرة التفكير العشوائي وضعف هيبة الدولة والقانون وتفشي البيروقراطية والتضخم وتفاوت الدخول.

وخلال عقدي الستينات والثمانينات فقد زادت العشوائيات ونمت نمواً كبيراً والسبب الرئيسي فى ذلك يرجع إلى زيادة الكثافة السكانية ولا يقتصر النمو العشوائي على المدن الكبرى والعواصم بل أن العشوائيات فى جمهورية مصر العربية قد تنمو فى أماكن بعيدة فى المحافظات النائية البعيدة.

كما أن المناطق العشوائية فى مصر لا تتوزع بشكل متعادل بين المحافظات المصرية سواء من حيث أعدادها أو أنماطها، دائماً هناك محافظات تستحوذ على عدد أكبر نسبياً من المناطق العشوائية وتقطنها أعداد من السكان تزيد على مقدار محافظات أخرى بأكملها.

ففي صعيد مصر الأمر أكثر تقعيداً فالملاحظ أن انتشار العشوائيات بصعيد مصر ارتبط بظهور نمو انتقالي على أطراف المدن وأيضاً ارتبط بمدى التأثير المتبادل بين القرية والمدينة من ناحية ومن ناحية أخرى عامل الموقع (المسافة) والجوار مما أدى إلى صعوبة وجود حد فاصل بين مناطق الصعيد. وتعتبر محافظات الصعيد حاضنة أساسية للعشوائيات في مصر وتعتبر محافظة سوهاج أكثر محافظات الصعيد انتشاراً لها.

حيث أن العشوائيات في صعيد مصر تزايدت في نهاية ١٩٩٣م، بعد حادثة الزلازل في الصعيد ولجأ السكان إلى الإقامة في أماكن غير مرخص لها بالبناء.

وتشغل المناطق العشوائية فى مصر حيزاً من الأرض يبلغ حوالي ٣٢٩كم٢ ويقطنها ما يقرب من ١٢ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٦ فنسبة الوحدات السكنية التي أنشئت بدون ترخيص فى المناطق لا يسمح فيها بالسكن أصلاً حوالي ٨٤% من جملة الانشاءات منذ بداية السبيعينات.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع المناطق العشوائية بمحافظات الجمهورية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع المناطق العشوائية فى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد المناطق العشوائية			المساحة التقديرية كم٢	عدد السكان بالمناطق العشوائية	التكلفة التقديرية لتطوير المناطق العشوائية بالمليون جنيه
	مناطق مطلوب إزالتها	مناطق مطلوب تطويرها	الإجمالي			
القاهرة	١٢	٦٧	٧٩	٢٨	٢٠٩٨٤٦٩	٧٦٩
الجيزة	٤	٢٨	٣٢	٤٤	٦٠٢٢٥٩	٩٢٤
القليوبية	-	٦٠	٦٠	٢٠	٥٨٩٣٤٣	٢٧٧
الاسكندرية	٩	٣١	٤٠	١٣	٢٧٣٨٠٧	٤٩٠
البحيرة	١٣	٥٣	٦٦	١٢	٤٠٤٥١٥	٧٤
مطروح	-	٥	٥	٩	٤٧٨٣٠	-
المنوفية	١	٢٣	٢٤	١	١٤٣٨٤٠	٥
الغربية	-	٤٧	٤٧	١٣	١٣٨١٥٢	-
كفر الشيخ	-	٤٦	٤٦	٦	١٥٤٩٠٠	٧٣
دمياط	٥	٨١	٨٦	١٦	١٥٥٧١٤	١٣٨
الدقهلية	-	١٠٩	١٠٩	٥	٣٥٥٢٤٢	٥٤
جنوب سيناء	-	١٢	١٢	٦١	١٥٦٠٠	٢٨

بورسعيد	٤	٣	٧	١	٩٢١٢	١٢٠
الاسماعيلية	١١	٦	١٧	٥	١١٨٨٨٩	١٤
السويس	٦	٢	٨	٢	١٠١٥٩	٣٤
الشرقية	٧	٦٣	٧٠	١٧	٣٥٢٠٤٣	٩٥
بني سويف	-	٤٦	٤٦	٩	٧٨٣١٢	١٨
الفيوم	-	٢٨	٢٨	٥	٣٢٠٠٢	٤٨
أسيوط	-	٤٩	٤٩	٦٠	٦٤٧٣٩	٢٨٧
البحر الأحمر	٧	١٤	٢١	٢٨	١٠٥٤٨	-
قنا	-	٨	٨	٦	٢٨١٠٠	٦٥٦
سوهاج	-	٦٧	٦٧	١٦	٧٥٠٠٨	٧٨
أسوان	-	٢٨	٢٨	٣	١٠٩٠٢	٨
مدينة الأقصر	٢	٧	٩	٣	٣١٦١	-
الإجمالي	٨١	٩١٣	٩٩٤	٢٣٩١كم٢	١٠٠٠٠١٩٠	٥٦٢٢

ويتميز النمو العشوائي للمجتمعات في مدن العالم الثالث بملامح أساسية تضخم حضري يتجاوز إمكانيات المدن القائمة وعجز القطاع الثاني (الصناعة التحويلية من استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين ونمو عشوائي مصطنع في القطاع الثالث (الخدمات) الذي يضم أعداد كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الثاني فقنعوا بممارسة نشاطات طفيلية هامشية لا تسهم في زيادة الإنتاج القومي بشكل ملموس.

ولقد أوضح التقرير المقدم من المجلس القومي للخدمات والتنمية الصناعية، أن المدن الكبيرة المقامة بالعالم الثالث تتقاسم سمة واحدة ألا وهي نموها المتزايد بشكل يفوق قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية التي تتطلب وجود أحياء جديدة مخططة تجمعها، ويضيف التقرير فى هذا الإطار بأنه إذا كانت الزيادة الطبيعية فى معدلات السكان هى المسئولة عن تضخم سكان المدن فإنه يضاف الى هذا العامل عامل آخر يتمثل فى الهجرة إلى المدن وخاصة إلى المراكز الحضرية الكبيرة.

وقد ارتبط نمو المناطق العشوائية فى بلدان العالم النامي ارتباطاً واضحاً بالهجرة الريفية الحضرية التي ارتبطت بدورها بقوة طرد دافعة من الريف الى الحضر، وعلى الرغم من مرور أربعة عقود من التنمية فى بلدان العالم النامي، إلا أن برامج التنمية الريفية مازالت قاصرة عن مواجهة مشاكل الريف المترتبة على هجرة أعداد متزايدة الى المدن، على هذا النحو تصبح المناطق العشوائية أوعية لاستقبال القادمين من الريف أو المهاجرين من المناطق المختلفة والباحثين عن سكن، بعد أن فقدوا الأمل داخل مناطق المدينة.

كنتيجة للهجرة من القرية الى المدينة والتي زاد من حجمها زيادة فرص العمالة فى القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات وكان ذلك نتيجة للزيادة الملحوظة فى النشاط العمراني الذي تطلب ايدي عاملة وافدة من الريف.

كما أن ظاهرة الاسكان العشوائي فى المدن المصرية لم تظهر فجأة وإنما بدأت تظهر نتيجة لتزايد الهجرة من الريف الى الحضر بحثاً عن العمل والكسب ثم التحولات التي حدثت فى السوق العقارية خلال السبعينات وعدم الجدية فى تطبيق التشريعات المنظمة للعمران واستصدار قوانين العفو عن المخالفات لأحكام قوانين تنظيم البناء والمباني وتقسيم الأراضي بعد ذلك، واغفال الخطة القومية على مدى العشرين عاماً الماضية، سواء فى برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو برامج التنمية العمرانية للمناطق العشوائية وتقاضي المحليات عن مخالفات البناء والامتداد العشوائي على أراضي الدولة.

فالزيادة السكانية الطبيعية والتي خلفت الأزمات الاسكانية فى الحضر والتي أتت بدورها الى الهجرة الداخلية من المدن نفسها وخاصة المدن التي تكدست بالسكان ولا يوجد بها متسع للنمو الاسكاني فيزحف البعض من غير القادرين على تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضي فى الأحياء الحضرية المزدحمة الى أطراف المدن.

فزحف بعض من غير القادرين يكون نتيجته ظهور مناطق عشوائية تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني فى أملاك الدولة والأراضي الفضاء والزراعية وتكون بالتالي غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها والتي تعاني من نقص أساسي فى الخدمات والمرافق الرئيسية وأهمها الصرف الصحي والمياه النقية.

بالإضافة الى الهجرة الخارجية والتي تتمثل فى هجرة عدد كبير من العمالة غير الماهرة إلى الدول النفطية والعودة منها ببعض الأموال والتي يتجه أصحابها نحو إقامة بيوت سكنية فى أطراف المدن ودون تراخيص أو فى أراضي غير مصرح بالبناء عليها.

والذي يكون نتيجته ظهور مناطق عشوائية تسمى " مناطق الاستيطان التلقائي الهامشية" أو "قطاع الإسكان غير الرسمي" أو "المستوطنات غير المشروعة" وهى فى مجموعها مجتمعات عمرانية تنشأ باغتصاب الأراضي العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد وإقامة مباني سكنية عليها دون موافقة السلطات الرسمية وهى تمتد فى أغلب الأحوال على الحدود الخارجية للمدن الكبيرة.

ثانياً: أسباب وعوامل ظهور المناطق العشوائية:

ومن الأسباب وراء ظهور هذه العشوائيات بصعيد مصر: هى عدم الجدية فى تطبيق التشريعات المنظمة للعمران، وقد ظهر ذلك فى التراخي الشديد من جانب أجهزة الدولة وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إقامة هذه العشوائيات وتطبيق قوانين الدولة فيما يتعلق بالبناء أو التعدي على أراضيها والأراضي الزراعية لمدد طويلة. وتراخى المحليات فى تطبيق قوانين التخطيط العمراني إلى أن يستفحل الأمر وتنمو بؤر عشوائية يصبح من الصعب ازالتها جميعاً دفعة واحدة لأسباب تتعلق بمحدودية امكانيات المحليات اقتصادياً وفنياً أو الأسباب إدارية أخطرها تعدد الجهات المالكة لأراضي الدولة والتي تقع عليها التعديات العشوائية.

وكذلك قصور التشريعات المنظمة للعمران فى التصدي لمشكلة البناء العشوائي سواء القانون ٣ لسنة ٨٢ أو قانون الحكم المحلي ٤٣ لسنة ٧٩ وقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وقانون المباني والإسكان رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ وغيرها مما أدى لتفاقم المشكلة، خاصة فى ظل تخبط القوانين ما بين الجديد والقديم وعدم التنسيق بين التشريعات وسلبية برنامج التنمية العمرانية نظراً لإعطاء الاهتمام لبرامج أخرى وتعد القوانين المنظمة لهذه المجالات.

وتعقد اجراءات تراخيص البناء لتصل لتقديم ما يزيد عن ثلاثون اقراراً ومستنداً كل واحد منها يحتاج لشهور عديدة لاستخراجه وتعدد الجهات الواجب اللجوء اليها للحصول على هذه الموافقات، بالإضافة للمبالغ التي تدفع بالآلاف كرسوم ودفعات وموافقات رسمية وغير رسمية فى ظل تفشي الرشوة والإكراميات فى الأجهزة المعنية، مما دفع الكثيرين للاتجاه للبناء العشوائي بدون ترخيص وفى المناطق البعيدة عن رقابة الدولة.

وتوجد أسباب عامة وأسباب اجتماعية وراء ظهور المناطق العشوائية، وفيما يلي طرح لأهم هذه الأسباب :

الأسباب العامة :

١- تحول الحي الراقي بعد أن يتركه سكانه الأصليون ويحل عليه القدم بمرور الوقت

ويحل محلهم سكان أقل دخلاً، ومع زيادة عددهم مما يؤدي ذلك إلى الإهمال المستمر، وإلى تدهور الحي، حتى يصل إلى حالته المتخلفة من ناحية المرافق والطرق والمساكن والخدمات. أو عندما يكون الحي من الأصل متخلفا لوجوده فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لسؤ حالتها أو لبعدها عن المواصلات، فلا يقبل عليه سوى فئة معينة من الناس. أو إذا كانت الأراضي التي بنى عليها حكراً أو مملوكة للغير فلم تجتذب سوى الفئات التي تريد أن تبني مبان مؤقتة وبذلك نشأ متخلفاً.

٢- تأخر مشكلة الإسكان فى سلم الأولويات العامة سبب الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري، حيث لم يعرف الاقتصاد المصري مشكلة الإسكان حتى نهاية العقد السادس من هذا القرن رغم الظروف الاقتصادية العامة التي مر بها بسبب فيام الحرب العالمية الثانية.

٣- تعدد الثغرات فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى ينص على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر حوالي سبعة عشر عاماً، وكان من أهم ثغراته توجيه جانب يعتد به من استثمارات الإسكان إلى جهات لم يستهدفها القانون عند صياغته على النحو الذي صدر به، ودخول طبقة من التجار إلى ميدان الإسكان مهمتهم المضاربة بأسعار الأراضي، وفشل نظام التمليك فى تحقيق الغرض منه، واستغلال الثغرات الكثيرة فى قانون أعمال البغاء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

٤- ضعف العقوبة التي سنها القانون للأعمال المخالفة، حيث وردت كلها فى دائرة الجنح المعاقب عليها بالبحس أو الغرامة، ولم تصل إلى درجة الجناية.

٥- طول الإجراءات التي رسمها القانون للتعامل مع المخالفة، سواء كانت إجراءات إدارية أو جنائية.

٦- تعدد جهات التقاضي وتشتت الاختصاص القضائي.

٧- اهمال التنمية الإقليمية، مما أدى الى وجود استمرار ظاهرة الإسكان العشوائي، حيث تقوم الحركة الاقتصادية بالمحافظات المختلفة الى طرد مجموعة من الأفراد من داخل المحافظات ذات المستوى الاقتصادي المنخفض الى المحافظات ذات المستوى الاقتصادي الأعلى، فى الوقت الذي لا تكون فيه المحافظات الأخيرة مهيأة بقدر كاف لاستقبال الوافدين الجدد إليها، مما اضطر بعضهم الى السكن فى المناطق العشوائية كحل سريع ومناسب للإمكانيات المحدودة.

٨- تقلص دور التخطيط العمراني والتمسك بالأنماط التقليدية للبناء.

٩- مرور البلاد بكوارث وأحداث سياسية أو اقتصادية حرجة، مما يجعل الحكومة

تتقاضي لذوى الدخول المحدودة عن الاستيطان فى أراضي بطرق غير قانونية تعويضاً لهؤلاء السكان عن المشاكل التي نتجت من جراء الكوارث والحروب.

الأسباب الاجتماعية :

لا يمكن التعرض لقضية النمو العشوائي بمعزل عن الجوانب المختلفة للمجتمع، ولا عن المتغيرات الاجتماعية التي يشهدها فى الفترة الحالية، إذ هي فى الواقع نتاج لأكثر من عامل مؤثر فى هذا الصدد نذكر منها ما يلي:

١- ارتفاع الكثافة السكانية بمعدل رهيب، بحيث أصبحت تشكل خطراً هائلاً على الاقتصاد القومي ومعوقاً كبيراً فى مجالات التنمية المختلفة.
٢- الهجرة من الريف الى المدينة سعياً لتحسين مستوى المعيشة، وقد كان للجهود المتميزة فى عملية التنمية ببعض المناطق فى مصر أثر ملحوظ على تكوين المناطق العشوائية وزيادة استيعابها للأفراد، حيث دفع سؤ الأحوال الاقتصادية ببعض مناطق الجمهورية الى الهجرة الداخلية لبعض الأفراد للبحث عن مصادر للرزق فى المناطق التي تميزت بالجهود المشار إليها، مما ضغط على عناصر البنية الأساسية بمحافظات الجذب السكاني.
٣- التحولات الاجتماعية فى العقد الأخير، والتي أدت الى ارتفاع شريحة العمال، وبالتالي إلى زيادة تطلعاتهم فأصبحوا يمثلون شريحة كبيرة من الفئة المستهدفة فى الإسكان العشوائي.
٤- حدوث تطور فى البناء الاقتصادي للمدينة وعدم قدرة هذا التطور على استيعاب جميع السكان مما دفع البعض للعمل فى مهن هامشية واندفعوا للاقامة فى الأحياء.

بالاضافة الى الأسباب السابقة فإن هناك البعض الذى يلجأ الى المناطق العشوائية هروباً من الضوابط الاجتماعية والقانونية (مثل الزواج من داخل العائلة والثأر) التي يضعها المجتمع، فقد كانت من أهم الأسباب الذاتية التي تدفع البعض للسكن بالمناطق العشوائية.

ثالثا مفهوم المناطق العشوائية:

تعددت مفاهيم المناطق العشوائية حيث يربط البعض بين التخلف والعشوائية حيث أطلق بعض المهتمين بمشكلات البيئة هذا الوصف على سكان المناطق المختلفة بينما أطلق البعض الآخر على الفئات المهاجرة من الريف والتي تسكن فى أطراف المدن فى طروف اسكانية واجتماعية متخلفة حيث تعرف المناطق العشوائية على أنها " مناطق تتميز بعدم توافر الخدمات والمرافق الأساسية وتلوث البيئة وارتفاع معدل التزاحم فى الحجرة كما تتميز من الناحية الاجتماعية يسكن أكثر من عائلة فى الوحدة السكنية الواحدة كما أن أغلب هذه المناطق نشأت نشأة متخلفة فى الأصل".

فهى مناطق "نشأت بطريقة عشوائية بعيدة تماماً عن الهيئات والسلطات المسئولة عن التخطيط العمراني للمدن، وتقع هذه المناطق المختلفة على أطراف المدن ويتنوع السكان ما بين الفقراء إلى الشارئح القادرة وتتميز بارتفاع معدلات التزاحم السكاني والكثافة العالية والنقص الواضح فى شبكات المرافق وبتدني الخدمات اللازمة للسكان.

وتعرف المناطق العشوائية بأنها :

هى مناطق نشأت بطريقة عشوائية غير منظمة، لا تتفق وما وضعته الهيئات والسلطات المسئولة عن التخطيط العمراني للمدن وتتصف العشوائيات بالكثافة السكانية العالية والنقص فى شبكات المرافق والخدمات اللازمة للسكان.

كما تعرف المناطق العشوائية بأنها " مجتمعات توجد حول الحدود الإدارية للمدن، وأنشئت على الأراضي الزراعية والأراضي البور ملك الدولة، وهى لا تقوم على أسس تخطيطية ولا تطابق قانون تقسيم المباني من حيث الارتفاعات وترك المسافات الهندسية.

وتعاني غالبيتها من عدم توافر خدمات البنية الأساسية وخاصة الصرف الصحي ومياه الشرب، وتضم فئات مختلفة من السكان بدءاً بالأعمال الخدمية المتدنية والمهن الحرفية البسيطة ثم تنتهي بالمتسولين.

ولقد ورد فى تقرير مجلس الشورى عن العشوائيات أن المناطق العشوائية عبارة عن

تجمعات سكنية نشأت فى غياب التخطيط العام وخروجاً على القانون وتعدياً على أملاك الدولة ومن الطبيعي أن تكون بالتالي مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ونقطة شرطة ووحدة صحية أو مدرسة أو مواصلات ولا تستطيع أن تمر بها عربة اسعاف أو سيارة مطافئ لضيق شوارعها وتلاصق مبانيها.

كما حدد البعض مفهوم المناطق العشوائية فيما يلي :

١- **جغرافياً** : فهى غالباً حول الحدود الإدارية كما تنتشر على الأراضي الزراعية.
٢- **تشريعياً**: فإن المباني لا تحصل على تراخيص البناء كما أن هذه المناطق تقام غالباً على أرضى مملوكة للدولة أو للغير.
٣- **تخطيطياً** : نجد هذه المساكن أقيمت بطريقة لا يراعى فيها أسلوب التخطيط العلمي السليم كاتساع الشوارع وارتفاع المساكن وأماكن الفراغ والمساحات الخضراء.
٤- **المرافق**: عدم توافر المرافق والخدمات الأساسية وخاصة الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

وتعرف المناطق العشوائية بأنها " حديثة النشأة نسبياً حيث نشأت بطريقة عشوائية وارتجالية بدون تخطيط سابق وبدون تدخل الحكومة، أو هى المنطقة التي تضم سكان يفدون من مناطق مختلفة متباينة لا تجمعهم غالباً علاقات اجتماعية سابقة ليعمروا منطقة سكنية جديدة بالجهود الأهلية وبدون أي تدخل حكومي.

رابعاً النظريات المفسرة للعشوائيات:

هناك نظريات عديدة اقتربت سواء من زمن قديم أو جديد من تناول العشوائيات أو التهميش لأي مجتمع من خلال محكات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية.

ويكتنف تعريف التهميشي عدة صعوبات إذ لما كان التهميش فى أي مجتمع نتاج اللاعدالة واللامساواة التوزيعية، أصبح من الصعوبة بمكان تحديده وتلمس أبعاده، فهو مصطلح واسع يضم قطاعات كبيرة من أي مجتمع ويزيد الأمر تعقيداً أن الخط الفاصل بين المهمشين وغير المهمشين ليس حاداً فداخل أي قطاع مجتمعي فى أي دولة نجد أفراداً مهمشين بدرجة ما،

ومع ذلك يظل الفارق بين هؤلاء الذين لا يشاركون هو لب قضية العشوائيات، ففى أي مجتمع هناك جماعات انسانية تتاح لها الفرصة لتعظيم مخرجاتها وتتقاسم الحقوق والواجبات وهناك الذين يقنعون بالحياة فى الظل، ويفضلون الحياة فى ظل تعيسة وقاسية وهؤلاء اصطلح على تصنيفهم بالهمشين.

وقد تناولت معظم المدارس الاجتماعية التقليدية التي اهتمت بدراسة ظاهرة التهميش مفهوم الفقر الحضري، إذ أن هناك شبة اتفاق حول تطابق سمات وخصائص المهمشين مع خصائص وسمات فقراء الحضر والتي عادة ما تتوازى مع سمات الطبقة الوسطى فى المدن الحضرية.

وسوف يقوم الباحث بعرض أهم النظريات التي تخدم الدراسة باعتبارها أساساً نظرياً هاماً لدراسته.

[أ] نظرية لويس ورث والمجتمع الحضري :

تمثل نظرية "لويس ورث" louis wirth عن الحضرية كأسلوب فى الحياة والتي نشرت فى عام ١٩٣٨ فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، ومن أهم الدعائم الأساسية التي تستند إليها الدراسات الحضرية، وكذلك فإنها تفيد معظم الباحثين المهتمين بعمليات التحضر ونشأة المجتمعات الحضرية الناجمة عن التصنيع وبرامج التنمية العامة فى المجتمع. فالمعيار في هذه النظرية هو مدى الانحراف من الشائع في ثقافة من الثقافات.

ويرى ورث أن الحضرية ترتبط بالمعيشة فى المدينة لها نفس الصفات التي تتصف بها المدينة، وتتميز المدينة بالخصائص الآتية :

١- الحجم المتزايد فى عدد السكان بالمدينة.
٢- تتميز المدينة بالكثافة السكانية العالية.
٣- ظهور حالة اللاتجانس بين السكان فى المدينة.

ويرى ورث أن هذه الخصائص الثلاث السابقة هى التى تميز حياة المدينة وقد أكد ورث على أن سكان المناطق العشوائية الحضرية يختلفون إلى حد ما فى سلوكياتهم عن سكان المدينة الحضرية، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة مكونات البيئة التي تعايشوا معها تأثيراً وتأثراً بالقدر الذى

انعكس على سلوكهم الاجتماعي حتى يتحقق لهم التكيف الاجتماعي فى المجتمع الذى يعيشون فيه وقدر اشار "ورث" أيضاً إلى أن هذه البيئة الاجتماعية لهذه المناطق تزخر بعديد من المواقف، وأنماط السلوك التي تميز حياتهم وهذه أهم الأنماط التي أشار إليها:

[أ] أن نمو البيئة العشوائية وتباين سكانها تؤدي إلى ظهور الروابط القوية المتربطة المتناسقة فى نسيج معقد من العلاقات يربط بين سكان هذه المنطقة.

[ب] أنه بالرغم من زيادة نمو حجم هذه المناطق الا أنه لا توجد عزلة بين أفراد هذه البيئة.

[ج] أن زيادة حجم وامتداد البيئة العشوائية، قد يؤدي إلى امتداد أطراف حدود تقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى ايجاد وسائل جديدة وإضافة الاتصال لربط هذه الأطراف بالبيئة العشوائية الممتدة بها من جانب ومن المدينة المحيطة بها من جانب آخر.

[د] قد تؤدي الزيادة فى كثافة السكان واختلاف أنماطها الوظيفية أو المهنية أو الحرفية إلى ظهور أنماط من التخصص فى هذه البيئة فى مجالات الحياة الاجتماعية وأنشطتها المختلفة، هذا فى حالة الأخذ بتطورها العمراني والاجتماعي والثقافي.

وترجع أهمية هذه النظرية الذي أسهم فيها "ورث" بشكل غير مسبق له إلى درجة لا تستطيع أى دراسة أن تتناول موضوع الحضرية أو التحضير من قريب أو بعيد إلا وأن تستند فى تحليلها على ما أكده "ورث" كنموذج للتحليل فى هذه النوعية من الدراسات سواء بالرفض أو بالقبول أو التعديل بما يتلاءم وطبيعة ونوع الدراسة التي يجريها أي باحث، وذلك ما أكده "ورث" بأن الحضرية لا تعبر عن حدود إدارية أو جغرافية أو خصائص سكانية فقط بل امتداد إلى أكثر من ذلك حيث أكد أن الحضرية لهذه المناطق تتضمن مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة وفى شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية اللامتجانسة.

[ب] نظرية المدرسة الهندسية المعمارية :

تناول محللو أمريكا اللاتينية مصطلح التهميش لوصف المباني والمناطق التي تم بنائها

من قبل المهاجرين على أطراف المناطق الحضرية، وأهم ما يجمع هذه المناطق هو موقعها التهميشي بالنسبة للمدينة ورداءة البنية التحتية التي تصل فى بعض الأحيان إلى عدم سد الحاجات الأساسية للبشر سواء فى مياه نقية أو حرمان من تهوية صحية.

ويميز تلك المناطق أيضاً موقفها التهميشي والذي يعنى انعزال هذه المنطقة عن غيرها واختصار حدود الجيرة على حدود المنطقة.

وترجع هذه المدرسة أسباب التهميش إلى عوامل تتعلق بالسكن وكيف يمكن أن ينتج ذلك مزيد من الأمراض الاجتماعية إذا يعمل الموقع التهميشي على تهديد القيم الاجتماعية والأخلاقية للجهة التي تسكن هذه المنطقة، فالبحث عن سكن وفقاً لهذه المدرسة هو بمثابة عملية منظمة يشارك فيها العديد فى شبكة جماعية منظمة من الأصدقاء والأقارب وكان توافر حد أدنى من رأس المال للعمل فى أنشطة هامشية سبباً لوجود العشوائيات وتدعو هذه المدرسة إلى تحسين وتطوير هذه العشوائيات تتكفل الدولة بها للقضاء على ظاهرة التهميش.

ولم تقتصر قضية التهميش على الأبعاد الهندسية وإنما جاءت الأبعاد السياسية التى أحالت مشكلة العشوائيات لبعد سياسي يتمثل فى تحليل برامج الحكومة فى مجال الاسكان، والى أي مدى كانت هذه البرامج تعكس تفضيلات الطبقة الوسطى والعليا بهدف منع انتشار العشوائيات التي تهدد ملكيتها وثرواتها فى أحيان أخرى والتي كانت تحصل على نصيب الأسد فى بعض الأحيان من انتشار المساكن العامة التي شيدتها الحكومة أو كتعويض للأغنياء من وضع يد الفقراء على بعض أراضيهم.

ولأن الفقراء الذين احتلوا هذه المناطق يفتقدون مصادراً الدخل نراهم يرفضون مغادرة الأراضي أو دفع إيجار لها مما يعني فى النهاية سلبية صورة الأغنياء والسلطة لدى فقراء العشوائيات إذا أن السلطة من وجهة نظر العشوائيات– وفقاً لهذا الاقتراب قد أخطأت خطأ مزدوجاً.

فهى من ناحية لم تقف ضد تيار الهجرة المتدفق من الريف للمدن، ناهية عن فشلها فى إيجاد نظام يستوعب حاجات هؤلاء المهاجرين السكنية داخل المدينة، من ناحية أخرى عجزت عن إثبات مجرد وجودها حينما نجح هؤلاء المهاجرين فى غزو تلك المناطق وعندئذ تجد الدولة

نفسها بين شقي الرحي (الهجرة والتهميش) فى شكل تغذية استرجاعية وحلقة مفرغة من غياب الدولة وزيادة الفقر.

[ج] نظرية مدرسة ديسال (التحديث وثقافة الفقر) :

جاءت هذه المدرسة لتضاؤل درجة المشاركة السياسية ونقص التكامل الداخلي بين سكان المناطق الفقيرة، ولم تهتم ديسال بتعريف التهميش فقط ولكن بكيفية الخروج عن دائرة التهميش على اعتبار أن الذين يملكون والذين لا يملكون يجب أن يشاركوا فى وضع القرار داخل أي نظام ولقد تحررت مدرسة ديسال من علاقة الفقر بالتهميش وأعادت نشأة الهامشية إلى أسباب تاريخية وثقافية.

فالهامشيون وفقاً لمدرسة "ديسال" ليسوا جماعة من السكان يحتلون المراتب الدنيا من السلم الاجتماعي، ولكنهم جماعة لا تندمج فى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي هم خارج التقسيم الطبقي ولا ينتموا للنظام الاقتصادي فى أي مجتمع.

والتهميش بذلك هو نقيض أو مقابل التكامل، ويولد غياب المشاركة فى صنع القرار على المستوى المحلي والقومي، كما أن التكامل وفقاً لتلك المدرسة هو حجر الزاوية والهدف المرغوب لأي مجتمع ولأي نظام اجتماعي مثالي لأنه يعنى المشاركة، والمهمشون بذلك لا يشاركوا فى قيم التعليم، والأمن الاجتماعي كما يفشلون فى إيجاد مداخل لوظائف مناسبة لأنهم ببساطة لا يتكاملون مع المجتمع اقتصادياً ليتضاؤل ما يحصلون عليه سياسياً واجتماعياً بجانب غياب المشاركة هذه، فداخل الجماعة المهمشة نفسها، تتضاءل درجة التعاضد الاجتماعي والتي تجعل الأفراد ضحية لظروفهم ومن ثم تستعيد هذه المدرسة أن يكون المهمشون مسئولين عن إيجاد أي حلول لمشاكلهم، ويؤكد هذا الاقتراب أن الحرب ضد التهميش يجب أن تكون من خلال خلق مؤسسات قادرة على تطوير إدارة صادرة عن المجتمع ونظامه السياسي وقادرة على مساعدة هؤلاء المهمشين.

ولقد فسرت "ديسال" التهميش من خلال خمسة مستويات مادياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

فمادياً نجد هذه الجماعات منعزلة فى مناطق ريفية وحضرية، واجتماعياً يعانون من تدني القدرة على التصرف وينعدم لديهم حافز المبادرة، وثقافياً يعاني المهمشون من التفكك لضعف جذورهم الثقافية التقليدية ناهيك عن أنهم غير قادرين فى ذات الوقت على اكتساب سمات القطاعات الاجتماعية المسيطرة.

واقتصادياً يعاني المهمشون من مستويات دخول منخفضة وأخيراً المهمشون يعانون سياسياً من عدم الاكتراث لأنهم غير قادرين على التأثير فى العملية الديمقراطية.

وعلى ذلك، يجب أن ترتبط مشاريع التنمية والتطوير فى أي دولة وفقاً لهذه المدرسة بإيجاد مداخل لاندماج هؤلاء المهمشين فى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وذلك بتحسين وتطوير المجتمعات العشوائية والتي غالباً يقطنها المهمشون.

خامساً أنماط وصور النمو العشوائي:

لا يمكن التعرض للاسكان العشوائي كنمط معيشي واحد، لتنوع المستويات فى الإسكان نفسه، وتنوع الشرائح الاجتماعية التي تقيم به، ومن ثم لا يمكن القول بأنه يوجد نمط معيشي واحد يميز الإسكان العشوائي، ولا يمكن التعرض له بصورة مطلقة.

وإنما هناك نماذج مختلفة من الإسكان العشوائي لكل منها خصائصها التي تتبع من السمات الخاصة، التي تميز المساكن والبيئة المحيطة بها وبالتالي خصائص ساكنيها.

لذلك وجد أنه من الضروري التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والبيئية لسكان المناطق العشوائية، مع التعرض لبعض الأنماط العشوائية الواقعية.

١- الإسكان الرسمي :

يشمل قطاع السكن الخاص، والحكومي والتعاوني، ويدخل تحت ما يسمى بالإسكان الرسمي قطاع الإسكان المتدهور الذي يقع فى الأحياء القديمة نظراً لتمتعه بالشرعية القانونية سواء كان ذلك فيما يتعلق بحيازة الأراضي أم بتصاريح البناء. وهذه الأحياء القديمة تركها

السكان ميسوري الحال إلى أحياء جديدة، تاركين الفقراء فيها، وهى تعاني من الكثافة السكانية المرتفعة، وتدهور الخدمات، واستغلال المناطق الأثرية الموجودة بها كأماكن للإقامة المؤقتة.

٢- الإسكان غير الرسمي :

ويطلق على هذا النمط مترادفات متعددة وهى الإسكان غير المخطط، والإسكان العشوائي أو العفوي، والإسكان السلعي الصغير، والإسكان السرطاني أو الإسكان الهامشي.

وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

[أ] الاسكان شبه غير الرسمي:

وهو يقع خارج حدود المدينة الإدارية وقام فوق الأراضي الزراعية المتلاحمة للمدن، وينشأ نتيجة تقسيم الأراضي الزراعية بطريقة غير قانونية وغير متعمدة من الجهات المسئولة بالأجهزة الحكومية. ولهذا النوع صفة الشرعية من حيث ملكية الأراضي، إلا أنه يفتقر الى الحصول على تراخيص بناء، وهو قانونياً لا يتبع الحيز العمراني أو خطة التعبير الحضري، وبالتالي فإن البناء فوق هذه الأراضي غير مشروع، ويسكن هذه النوعية من الإسكان نسبة كبيرة من متوسطي الدخل ومحدودي الدخل، ومن يعمل بالتجارة والحرف المختلفة.

[ب] اسكان واضعي اليد :

يقع غالباً داخل الحدود الإدارية للمدينة، فى مناطق غير معلومة من حيث مصدر وأساس الملكية، ويتم استغلالها من قبل الباحثين عن مسكن بالمناطق الحضرية، وبدون صفة شرعية لتمليك الأراضي وبدون تصاريح بناء.

٣- الإسكان المتدني :

وهو ما يطلق عليه أيضاً الإسكان الجوازي، ويعد من أشكال الإسكان غير الرسمي المؤقت، ويعرف الإسكان الجوازي بأنه "أماكن غير معدة أصلا للسكن، ولكنها مشغولة بأسر" ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

[أ] إسكان العشش :

وهى عبارة عن عشش وأكواخ مقامة بوضع اليد على أراضي المنفعة العامة، يستخدم فى إقامتها الصفيح أو الصاج أو الكرتون أو القماش أو الخشب أو الطين أو المخلفات الأخرى والمواد الثابتة، وتقام دون مراعاة لشروط صحية أو ظروف بيئية أو خدمات، وتأخذ شكل تجمعات متلاصقة أما بجوار أكشاك الإيواء، أو فى مناطق أخرى، وتلعب السواتر والحواجز المبنية كالأسوار التاريخية والحديثة دوراً فى اختصار تكلفتها.

[ب] إسكان المخابئ :

حيث يسكن العديد من الأسر فى بعض المخابئ التي أقيمت للاحتماء بها وقت الغارات الجوية، وبخاصة الحدائق العامة وتقيم بعض الأسر التي اضطرتها ظروفها إلى إخلاء بعض هذه المخابئ المستخدمة كمخازن لتشوين مهمات البلدية، والإقامة بها بلا دورات مياه أو مياه للشرب، ولهذا يستخدمون دورات المساجد والدورات العمومية فى استيفاء احتياجاتهم اليومية.

[ج] إسكان الدكاكين :

فى بعض الأحيان لم يجد السكان أمامهم إلا سكنى بعض الدكاكين، وفى أحيان أخرى لم يجد المسئولون فى الأحياء إلا تسكين بعض الأسر فى الدكاكين المقامة بالعمارات السكنية المنشأة حديثاً من قبل الدولة.

[د] إسكان قبوات السلالم:

فى بعض الأحيان قد يلجأ السكان إلى سكنى قبوات السلالم فى بعض العمارات السكنية على هيئة عشة من الخشب أسفل قبو السلم، وقد يكون الأمر أكثر انفراجاً عليهم حين يكون قبو السلم بجوار منور العمارة، حيث تستغل هذه الأسرة قبوات السلالم بجوار المناور فى توسيع مساحة السكن، والبعض قد يتخذ من مناور العمارات، بالإضافة الى سكنى قبو السلم مكاناً لإقامة دورة المياه والمطبخ، وفى بعض الأحيان يقوم السكان بعمل سقف من الخشب أسفل منور العمارة لإعداد حجرة للنوم والمعيشة.

[هـ] إسكان المساجد :

عقب انهيار بعض المساكن تمتد إقامة بعض الأسر الجوار أو داخل المساجد، وخاصة

المساجد الأثرية. وإذا كانت هناك بعض المحاولات من جانب الأجهزة الحكومية لإخلاء المساجد الأثرية من السكان، فإن توالي الانهيارات يؤدي الى توافر أسر جديدة تريد حل مشكلتها.

[و] إسكان مناطق الزبالين :

وهى مساكن مقامة بجوار مقالب الزبالة وهى وحدات تفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وإلى أدنى مراتب الخدمات اليومية.

[ي] إسكان الغرف المستقلة والوحدات المشتركة :

وهى عبارة عن سكن غرفة واحدة بدون منافع تسكن فيها أسرة كاملة وتشترك مع الأسر الأخرى التي تسكن باقي غرف المسكن فى دورة مياه واحدة، كما يمكن أن تكون غرفاً مستقلة تقع على الأسطح وفى أفنية المنازل.

[ز] إسكان قوارب الصيد :

وهو صورة من صور الإسكان العشوائي الذي يرتبط ارتباطاً وظيفياً بظروف ممارسة مهنة صيد الأسماك.

[ل] إسكان المقابر :

والسكن فى المقابر مرتبط بالنشاطات المتصلة بخدمة الموتى وهى منازل مزودة بغرفة أو غرفتين لاستقبال أهالي المتوفى كما أن بعضها مزود بالمرافق الأساسية (كهرباء– مياه نقية– صرف صحي).

سادسا الآثار المترتبة على النمو العشوائي :

ويمكن تلخيص الآثار التي ترتبت على النمو العشوائي فيما يلي :

[١] الآثار الزراعية :

ورد فى خطة الإسكان عام ١٩٧٩ أن النمو العشوائي يلتهم حوالي ٦٠ ألف فدان سنوياً من الأراضي الزراعية، وإذا استمر هذا المعدل فإن الأراضي الزراعية المفقودة ستكون حوالي ٢٠% من جملتها، ويزيد من خطورة الأمر أننا أصبحنا نستورد ٧٠% من احتياجاتنا من القمح، وأن إنتاجنا الزراعي لكي يساير متطلباتنا من الذرة والسكر والبقول والخضر والفاكهة والقطن فى حاجة إلى ٢٢ مليون فدان محصولي بدلاً من ١٠,٧ مليون فدان حاليا.

[٢] الآثار الاقتصادية :

وتتمثل فى إهدار المال العام نتيجة البناء بصورة رديئة، والارتفاع فى أسعار الأراضي لاكتساب هذه الأراضي قيماً اقتصادية نتيجة زحف رؤوس الأموال من الخارج لاستثمارها، كما أدت ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة الى عرقلة مشروعات الاستصلاح التي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية وإلى تقليل الكفاءة الإنتاجية فى المناطق الحضرية، وأدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات فى المناطق الحضرية من مواصلات وتليفونات وكهرباء ومياه نقية وتعليم.

وتتضح الآثار الاقتصادية في المناطق العشوائية في عملية عدالة التوزيع سواء كانت الدخل أو الموارد أو الثروة أو الناتج القومي أو القوة أو السلطة أو المكانة أو الفرص.

ومن الآثار الاقتصادية الناتجة عن نشؤ تلك المناطق العشوائية أن معظم سكان المجتمعات العشوائية يعيشون فى فقر، حيث ينخفض مستوى دخل الفرد فى هذه المناطق عن غيرها، وترتفع أيضاً معدلات البطالة.

وتعد محافظة سوهاج من أفقر محافظات الجمهورية وفقاً لمؤشرات الفقر الواردة بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ واتضح من هذا التقرير أن أكثر المحافظات فقراً فى الوجه البحري

هى (محافظة الشرقية – ومحافظة البحيرة) أما فى الوجه القبلي فتمثلت هذه المحافظات فى كل من (بنى سويف – سوهاج – أسيوط – المنيا – قنا – أسوان) ويبين الجدول التالي المعايير التي استند إليها التقرير فى هذا التحديد:

المؤشرات الرئيسية لأفقر المحافظات المصرية

م	اسم المحافظة	عدد السكان بالآلاف	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بالجنيه	نسبة الفقراء من السكان	نسبة السكان الأشد فقراً
١	أسيوط	٣٣٥١,٠	١٤٨٩	%٦١	%٢٤,٩
٢	سوهاج	٣٧٣٠,٩	١٦٨٧	%٤٥,٨	%١٣
٣	بني سويف	٢٢٠٨,١	١٨٠٤	%٤٣,٧	%١٢,٣
٤	المنيا	٣٩٦٠,١	١٨٤٥	%٣٨,٢	%١٠,٢
٥	الشرقية	٥٠٠٩,٦	١٨٧١	%٢٨,٨	%٤,٥
٦	قنا	٢٨٧٦,٨	٢٠١٩	%٣٣	%٧,٩
٧	أسوان	١٠٩٨,٩	٢٠٦٣	%٢٧,٤	%٣,٦
٨	البحيرة	٤٦٠٤,٤	٢١١٥	%٢١,١	%٢,٧

وتعتبر نسبة السكان تحت خط الفقر أحد المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها فى التعرف على الحالة الاقتصادية للسكان حيث يعكس مقدار ما يعانونه من حرمان اقتصادي، وترتفع نسبة السكان تحت خط الفقر عام ٢٠٠٥ لمحافظة سوهاج ٤٥,٨% كما هو موضح بالجدول.

ويعيش سكان هذه المناطق فى فقر مدقع أو تحت خط الفقر مما ينعكس ذلك على الظروف الاجتماعية ويجعلها غير مستقرة، ويعمل غالبية السكان بها فى مهن حرفية بسيطة ذات دخل بسيط.

[٣] الآثار السياسية والأمنية :

برزت فى الآونة الأخيرة درجة كبيرة من الخطورة السياسية والأمنية للمناطق العشوائية، حيث كانت أحداث الإرهاب بتداعياتها القاسية والمفاجئة سبباً مباشراً لتحرك أجهزة الدولة لمواجهة العشوائيات، بعد أن ثبت مدى خطورة هذه المناطق المهملة فى إفراز وحضانة وتشجيع وإيواء الإرهاب وأيضا العنف الإجرامي المجرد خاصة في صعيد مصر.

وقد أشارت إحدى الدراسات الأكاديمية فى المجال الأمني إلى أن خطورة المناطق العشوائية تكمن فى.

- إن عدد المناطق العشوائية فى أنحاء الجمهورية أكبر كثيراً من القدرات البشرية والأجهزة الأمنية لكي تحكم سيطرتها عليها بما يحول دون هروب المتطرفين أو المجرمين إليها، هذا فضلا عن ضيق الشوارع وتلاصقها الذى قد يحول دون دخول سيارات الشرطة، أو يؤدي الى سقوط قتلى من المواطنين الأبرياء إذا ما حدث تبادل إطلاق النار بين العائلات في المناطق العشوائية بصعيد مصر.
- إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العشوائيات تحول دون قيامهم بدورهم المفروض للإبلاغ عن المشتبه فيهم.
- يتصف سكان المناطق العشوائية بأنهم جماعات رافضة غير منضبطة نظراً للأحوال المتدهورة التي يعيشون فيها وانعزالهم عن المجتمع الأكبر وإهماله لهم وفى ظل غياب القيادات الصالحة والمؤثرة وبالتالي يمكن أن تكون هذه المناطق بمثابة قنابل موقوتة قد تنفجر فى أي لحظة لتدمر كل شئ حولها.
- كذلك بعد سكان هذه المناطق عن الحركة السياسية والأحزاب مما يؤثر سلبياً على حركة هذه الأحزاب السياسية وتأثيرها فى الشارع السياسي المنعدم بينهم.
- أصبحت هذه المناطق مراكزها هامة لبيع وشراء المخدرات ونشرها فى المجتمع لسهولة الاختباء بها بعيداً عن رجال الأمن.

[٤] الآثار الإدارية :

لاشك أن المشكلات الناجمة عن التحضر العشوائي لها انعكاساتها الإدارية، بجانب انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك أن إدارة التنمية الحضرية تتطلب منظمات وعمليات إدارية على درجة عالية من الكفاءة لكي تتمكن من مجابهة المشاكل الملحة الناجمة

عن التحضر العشوائي والمناطق أو الأقاليم الحضرية، حيث ان غياب مثل هذه المنظمات والعمليات أو استمرار النظرة التقليدية فيما هو قائم منها يعد معوقا كبيراً وخطيراً يهدد استراتيجيات وسياسات التحضر العشوائي لمدنها، ذلك أن نمو وتضخم المدن عن كل الحدود المعقولة تنجم عنه فى كثير من الأحوال مشكلات إدارية عديدة تشكل أعباء ضخمة، سواء على السلطة المحلية التي تدير وتحكم المدينة، أو على الحكومة المركزية التي يتعين عليها التصدي لمعالجتها لأهمية المدن وحساسية وضعها بالنسبة للدولة ككل ومن هذه المشكلات ما يأتي:

- انخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية للتنمية الحضرية.
- تعقد وظائف إدارة المدينة وارتفاع خدماتها.
- ضعف الارتباط بين المواطنين وإدارة المدينة.
- ذوبان الحدود الإدارية للمدينة.
- غيبة التخطيط الإقليمي الشامل للمدينة.

[٥] الآثار الصحية :

لهذه المناطق آثار ضخمة على الصحة العامة للمدن والمناطق المجاورة لها تتلخص على الوجه التالي :

- تعتبر هذه المناطق محضنا للجراثيم تنتقل فيها العدوى بين سكانها بسرعة وسهولة نتيجة للانخفاض الشديد فى مستوى البيئة، الازدحام الشديد لسكانها.
- نتيجة لانخفاض مستوى الدخل وكثرة عدد أفراد الأسرة تنتشر أمراض سوء التغذية "كالأنيميا".
- ارتفاع معدل التزاحم بالمسكن يؤدي الى نقل العدوى بسرعة وسهولة بين أفراد الأسرة، مما يساعد على انتشار بعض الأمراض مثل "الأمراض الصدرية، والأمراض الجلدية".
- كما تنتشر الأمراض الفيروسية نتيجة لنقص الوعي الصحي مثل شلل الأطفال والتيتانوس.
- إن من يولد وينشأ فى هذه الأحياء يكتسب منذ طفولته العادات السيئة التي تميز هذه الأحياء، وذلك من خلال وجوده فى هذه البيئة، ومن خلال والدية، وتقليد الآخرين والمحيطين به.
- انتشار الأمراض التي كادت تنقرض تماما فى معظم الدول المتقدمة ولكنها فى بلادنا رغم التقدم الذى حدث فى العلوم الطبية فلا زالت النزلات المعوية القاتل الأول فى

مصر بالإضافة إلى الحمى الروماتزمية وروماتزم القلب لا يزال منتشرا فى أحيائنا الفقيرة والمناطق المتخلفة.

ووجود هذه الظواهر السلبية لا يعكس بالضرورة إدانة ساكني تلك المناطق بل يعكس مدى معاناتهم من إهمال فى مواجهة مشكلاتهم وإنه إذا تمت المواجهة بالحلول والخدمات وتغيير المناخ البيئي والسكنى للأهالي فسوف يتلاشي الكثير من هذه الظواهر السلبية.

فالآثار المترتبة في صعيد مصر على انتشار العشوائيات تنمو في انتشار الفقر – سوء حالة السكن وعدم كفايته – العزل الاجتماعي – ارتفاع حوادث الجريمة وانحراف الأحداث – الازدحام – تركيز السكان من الطبقة الدنيا – تركيز السكان ذوي المستويات التعليمية المنخفضة – انتشار الحالات التي تلجأ إلى طلبات المساعدات من أجهزة الرعاية الاجتماعية – الافتقار إلى المرافق الملائمة (مياه شرب – الكهرباء – الصرف الصحي – الطرق المرصوفة) – الافتقار إلى الخدمات المختلفة – انتشار الأمية خاصة بين السيدات – المهن ذات العائد الاقتصادي المنخفض.

سابعاً خصائص وسمات المناطق العشوائية:

هناك العديد من وجهات النظر التي حاولت تحديد سمات وخصائص المناطق العشوائية نذكر منها :

١- الافتقار لشبكات البنية الأساسية المناسبة.
٢- افتقار المنطقة للمسطحات الخضراء.
٣- افتقار البيئة الى كيفية التخلص من النفايات.
٤- عدم وجود شبكة طرق مرصوفة.
٥- ازدحام المدينة بالسكان وارتفاع فى درجة الزحام.
٦- انخفاض مستوى المعيشة بين العمال بسبب قلة الأجور.

وهناك رأى آخر يقسمها إلى :

١- السمات الاقتصادية :

- عدم كفاية الموارد الطبيعية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل.
- نقص رؤوس الأموال.
- ارتفاع نسبة البطالة.

٢- السمات الاجتماعية :

- ارتفاع نسبة الأمية.
- انتشار ظاهرة تشغيل الأحداث.
- كبر حجم الطبقات الدنيا.

كما أن هناك وجهة نظر أخرى تقسم خصائص المناطق العشوائية إلى "الخصائص العامة للمناطق العشوائية".

١- الخصائص المعمارية:

وتتمثل الخصائص المعمارية للمناطق العشوائية في سوء حالة السكن وعدم كفايته والافتقار إلى المرافق الملائمة (مياه الشرب، كهرباء، الصرف الصحي، الطرق المرصوفة).

كما نلاحظ عدم التناسق خاصة فى الشكل العام للمباني ووسائل البناء وضيق الشوارع التي لا تسمح بالتهوية السليمة أو دخول الشمس خاصة عند ارتفاع المساكن إلى خمسة أدوار أو أكثر حيث عرض الشوارع يقل عن ستة أمتار والمساكن فيها غالباً ما تكون مظلمة ورطبة أيضاً عدم وجود الصرف الصحي.

٢- الخصائص الاقتصادية:

الخصائص الاقتصادية فى المناطق العشوائية تتمثل فى تدني المستوى الاقتصادي نظراً للبطالة أو الاعتماد على أعمال بسيطة تافهة لا يأتي بدخلاً يكفي حاجة الأسرة.

٣- الخصائص الاجتماعية :

وتتمثل الخصائص الاجتماعية للمناطق العشوائية كالتالي أن المناطق العشوائية تنتشر

فيها مجموعة من المشكلات الاجتماعية أهمها :

العزل الاجتماعي، ارتفاع حوادث الجريمة، انحراف الأحداث، انتشار الأمية خاصة بين السيدات، عدم انسجام وتكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة كما أصبحت هذه المناطق أوكاراً للعناصر الإرهابية لعدم وصول السلطات إليهم، أيضاً انتشار العنف وكثرة هجر الزوج للزوجة، كما تنعدم فى مثل هذه المناطق الخصوصية التي تعد إحدى المطالب الهامة فى حياة الإنسان.

٤- الخصائص الصحية والنفسية :

تتمثل الخصائص الصحية والنفسية لساكني المناطق العشوائية بتدهور الحالة الصحية حيث عدم وجود التهوية وارتفاع نسبة الرطوبة وعدم وجود المرافق الصحية المناسبة كل ذلك يؤدي إلى وجود مشاكل صحية نظراً لكثرة أعداد الأسرة فى غرفة واحدة أيضاً يؤثر هذا على الناحية النفسية حيث تنعدم الخصوصية لكثرة عدد الأفراد فى الغرفة الواحدة مما يتسبب فى الإصابة بالأمراض.

ثامناً التجارب العالمية والمحلية لتطوير المناطق العشوائية:

تعد مشكلة السكن العشوائي ظاهرة عالمية بكل المقاييس، فلا توجد دولة فى العالم الثالث لا يوجد بها ما يطلق عليه مستعمرات واضعي اليد، أو (المناطق العشوائية).

وتختلف مسميات هذه المناطق طبقاً لاختلاف الدول وتختلف خطط التطوير طبقاً لظروف كل دولة الا أنها جميعاً تعنى نفس المعنى حيث نجد أنها قد تسمى (الباسطي) فى الهند والباردايس فى بيرو وغيره.

وأما فى مصر محلياً، فإن بداية التطوير بدأ عام ١٩٩٣ وحتى نهاية ١٩٩٦ وتم اتفاق ما يقرب من ١,٦ مليار جنيه على تطوير المناطق العشوائية فى مصر، وذلك بالتركيز على ١١ محافظة من ٢٤ محافظة يوجد بها عشوائيات، وبناءاً على تعليمات وزير الإدارة المحلية للمحافظين بعدم انفاق الميزانية المخصصة للمناطق العشوائية بكل محافظة الا على المرافقة الأساسية مثل المياه، الكهرباء، الطرق، الصرف الصحي

[أ] التجارب العالمية لتطوير المناطق العشوائية:

الهند:

واتجهت عملية تطوير المناطق العشوائية فى مدينة "بومباي" عن طريق امدادها لخدمات البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان.

وكذلك "كلكتا" والتي انتشرت فيها "مناطق الباسطي" عن طريق وضع تخطيط اقليمي يراعى الجوانب الدينية والوظيفية والاجتماعية للسكان.

تجنباً للصراعات السياسية والفتن الطائفية لاختلاف المذاهب والديانات بها، مع محاولة بناء أكبر قدر من المساكن فى أماكن جديدة، ونقل بعض المناطق اليها، أو إخلاء مناطق متدهورة لا يجدي معها التطوير، ونقل السكان للمعسكرات أو المناطق الإيوائية مما أدى لتكدس ١٠-١٥ فرد فى كل حجرة، نظراً للكثافة العالية للمناطق التي تم إخلائها.

كذلك بدء تجربة التخطيط الإقليمي، بإنشاء وزارة للإسكان والتركيز على المشروعات الاسكانية لمحدودي الدخل، مع التعاون مع خبرات أوروبية، فى مجال المباني الجاهزة وسرعة الانتهاء منها، وتشجيع مشاركة المواطنين فى مشروعات التطوير وتكوين هيئات شعبية لهذا الغرض.

وفى السنغال:

ركزت خطط التطوير على الإزالة الجبرية الفورية للمناطق العشوائية، والعشش حول المدن، ولكنها أدت هذه الإزالة السريعة لهذه المناطق الى انتقال السكان لمناطق جديدة، بعيدة عن السلطات وتكوين عشوائيات أسوأ حالاً من زي قبل، ومن المشكلات التي ظهرت فى برامج التطوير فى هذه الدولة اتجاه السكان إلى إنشاء المشروعات المباني الجاهزة (أكشاك متحركة) سريعة الإنشاء، إلا أن أغلبها لم يكن يلائم طبيعة السكان وخصائصهم وعائلاتهم، ثم قامت الحكومة فى السنغال بإنشاء هيئة تعاونيات لإسكان الفقراء بفائدة بسيطة للقروض المخصصة للسكن وتوفير أراضي مخططة لهم وتوزيع قطع صغيرة من ١٥٠-٣٠٠ متر على كل مواطن بأسعار معتدلة ومنخفضة.

وفى تنزانيا :

بدء التطوير والتنمية للمناطق العشوائية فى الفترة التي تلت مباشرتاً عملية الاستقلال عام ١٩٦١، مع البدء فى تطوير العاصمة (دار السلام) خاصة وأن العشوائيات أغلبها للمهاجرين من الريف للعاصمة لأنها أفقر بلاد العالم.

وفى الجزائر :

ركزت خطط التطوير على العزل السكني للمناطق العشوائية كإجراء وقائي، لما صدر عنها من مشكلات أمنية وسياسية، وقامت الخطة فى فترة تتراوح بين ٥ سنوات وتدعيمها بعدة مشروعات لتثبيت الريفيين فى قراهم، والاتجاه للاصلاح الإداري للمحليات وتدعيم اللامركزية.

ونأخذ هذا المشروع كتطوير للمناطق العشوائية، وعلى مدى زمن طويل يتم تسديد القروض لبناء المساكن، وكذلك اعطاء اعفاءات ضريبية على السندات الحكومية أو الفيدرالية التي تقدم للاستثمار فى مجال التشيد للمساكن المؤجرة بأسعار رخيصة.

وفي بروت Pruitt في سانت لويس أعيد تجديد الإسكان الحضري في المناطق العشوائية وفي ريودي جانيرو Ridoe Janiro أنشأت الحكومة البرازيلية ضواحي ومساكن جديدة.

ونجد أن التجارب العالمية لتطوير المناطق العشوائية اتجهت إلى استخدام التخطيط الاشتراكي:

فالتخطيط الاشتراكي يستلزم حصراً شاملاً لكافة الإمكانات المادية والبشرية، ويتصف هذا النوع من التخطيط بالاستمرارية والشمول لكافة القطاعات والأنشطة كما يتصف بالإلزام لكافة قطاعات وتنظيمات المجتمع.

ونظرة على المجتمعات الاشتراكية نجدها تربط فى تخطيطها بين القيم الاقتصادية والمنتفعة الاجتماعية فهي ترمي إلى النظرة الشاملة فى التخطيط.

وينبع ذلك من فلسفة المجتمع التي تقوم على :

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية مع الاحتفاظ ببعض أشكال الملكية التعاونية بين المواطنين.
- الأخذ بالتخطيط الشامل.
- كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع.
- سيطرة الشعب على الأمور السياسية.
- تحالف طبقتي العمال والفلاحين بصفتهما الأغلبية عددياً ودورهما الأساسي فى الإنتاج.

ولقد عبر (شارك بتلهايم) عن دلالات التخطيط الاشتراكي فى الاعتبارات التالية:

- **الاعتبار الأول :** أن التخطيط الاشتراكي يعبر عن واقع معين ولا يقوم فى بنيان اجتماعي ينتشر فيه المستغلين.
- **الاعتبار الثاني :** أن التخطيط الاشتراكي لا يتحقق الا إذا انتقلن وسائل الانتاج إلى يد المجتمع.
- **الاعتبار الثالث:** يتطلب التخطيط الاشتراكي قيام هيكل تنظيمي يساعد على تحقيق التفاعل والمشاركة الإيجابية بين العاملين فى إعداد الخطط وتنفيذها.

ومن أهم ملامح الخطط فى الدول الاشتراكية :

- التنمية السريعة فى مختلف المجالات.
- الاستفادة بالتجارب والخبرات الأخرى العلمية والتطبيقية.

[ب] التجارب المحلية لتطوير المناطق العشوائية:

طبقاً لدراسة وزارة الاسكان بلغ إجمالي المناطق العشوائية بالجمهورية ١٠٣٤ منطقة موزعة على ٢٤ محافظة منها ٨١ منطقة لا يجدي معها التطوير وتتطلب الإزالة الكاملة.

١- منطقة عزبة الوالدة :

اتجهت الدولة منذ أوائل التسعينات الى الاهتمام بتطوير المناطق العشوائية واعتبار تنمية العشوائيات احدى المشروعات الكبرى ومن ثم يسمى هذا المشروع بالبرنامج القومي لتطوير

العشوائيات وكان ذلك استجابة للاهتمام العالي بتسكين من لا مأوى لهم أو من لا يحصلون على المسكن الملائم.

حلوان	عدد المناطق العشوائية	المساحة م٢	عدد السكان التقديري	موقف التطوير
	١٥	٩١١٥٠٠	٣٥٠٦٧٠	جاري

والمناطق العشوائية التي تم تطويرها عزبة الوالدة، والتي تولت الإشراف على تطويرها كلا من القوات المسلحة، وجمعية الرعاية المتكاملة، ولقد تمت خطة التطوير على ثلاثة مراحل أساسية (وهى مرحلة البدء، ومرحلة التنفيذ ومرحلة الانتهاء) حتى الآن.

وتولت جمعية الرعاية المتكاملة برامج ومشروعات تنمية المنطقة العشوائية بعزبة الوالدة، وتحتوى على عرب الوالدة وعزبة الوالدة والمنطقة السكنية الملاصقة والتي تسمى مساكن الزلزال.

والتطوير شمل فى عزبة الوالدة جميع الأبعاد الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة، فقد تم تشجير المنطقة بالكامل من خلال جهاز تجميل القاهرة والتعاقد مع الكثير من الهيئات المعنية الخاصة والحكومية، فشركة النظافة ألفا ٢٠٠٠م تم التعاقد معها للاهتمام بالنظافة وجمع القمامة فى مناطق مركزة فى نهايات الشوارع والتقاطعات الرئيسية بها.

وتم إنشاء الملاعب الرياضية من خلال جهود القوات المسلحة بإنشاء نادي طلائع حديث ويشمل صالة جيم وملاعب كرة قدم وملاعب فكرية لممارسة الألعاب الأخرى.

كما تم الاهتمام بالبنية التحتية التي تشمل المرافق العامة والصرف الصحي فقد تم تطوير المنطقة من خلال توصيل الصرف الصحي لجميع المنازل بالمنطقة يطول ١٤٥كم٢ تكلفة إجمالية ١٥٠ مليون جنيه مصري، وقامت وزارة الإسكان والتعمير يرصف الطرق الرئيسية والفرعية، وتم إنارة الشوارع الرئيسية والفرعية.

٢- مشروع تطوير منشأة ناصر :

تعتبر منشأة ناصر من أكبر مناطق القاهرة العشوائية وأكبر بؤرة للتلوث وتمتد على مساحة ٨٥٠ فداناً ويعيش فيها ١,٣ مليون إنسان محرمون من أبسط مواصفات الحياة الإنسانية وفى عام ١٩٩٨م قررت الدولة إخيراً محاصرة ظاهرة المناطق العشوائية وكان طبيعياً أن تختار أسوأ هذه المناطق لتكون نموذجاً تطبقه بقية المناطق واختارات (منشأة ناصر) لتكون البداية وأعدت وزارة الإسكان تخطيطاً متكاملاً لتطوير المنطقة وإحلال وتجديد منطقة الدويقة الملاصقة لها بناءاً على دراسة جيولوجية واجتماعية وبيئية وفى ١٦ فبراير عام ١٩٩٩ وضعت السيدة سوزان مبارك حجر الأساس لمشروع تطوير منشأة ناصر والدويقة ليكون هدفه إيجاد حل جذري وفعال طويل المدى للمناطق العشوائية وتحسين الأحوال المعيشية والبيئية للسكان وتوفير سكن صحي ملائم يراعى حالتهم الاجتماعية واحتياجاتهم وقدراتهم المالية ويوفر خدمات وحدائق ومناطق مفتوحة تسمح بحياة إنسانية لائقة.

مراحل التطوير :

تم التنفيذ والتطوير للمنطقة من خلال عدة محاور الأول هو تنفيذ فكرة الإحلال والتجديد لأول مرة من خلال التنسيق مع وزارة الداخلية لإخلاء مساحة من أرض معسكر الأمن المركزي بمنطقة الدويقة تكون امتداداً طبيعياً للمنطقة المقترح تطويرها على مساحة ١٦٥ فداناً لبناء وحدات سكنية بمرافقها ونقل سكان العشوائيات إليها على مراحل وإخلاء المساحات التي كانوا يسكنوها وهى ١١٧ فداناً لبناء تجمعات سكنية جديدة عليها تضم مباني خدمية وعشرة آلاف وحدة سكنية.

أما المحور الثاني للتطوير : فهو تحسين المناطق التي لن يتم هدم وحداتها السكنية أو نقل سكانها وذلك بإدخال المرافق الكاملة إليها من مياه نظيفة للشرب وخدمات للصرف الصحي وكهرباء وطرق لتحقيق التوازن بين المناطق الجديدة والمناطق القديمة وعلى هذا الأساس تم اختيار أكثر المناطق تدنياً فى المرافق وأكثرها صعوبة فى التنفيذ.

٣- تطوير منطقة زينهم :

بدأ المشروع التطويري بمنطقة زينهم باعتبارها من أكبر المناطق العشوائية بالقاهرة حيث تبلغ مساحتها ٥٠ فداناً ويسكنها أكثر من ٤٠٠٠ أسرة، أيضاً لكونها مجاورة لمبنى الهلال الأحمر بهذه المنطقة الذي يضم مقر فرع الهلال الأحمر بمنطقة القاهرة كما يضم نادياً للشباب ومساحات تتبع للمركز العام.

وتم تنفيذ المشروع بالتعاون الكامل بين الهلال الأحمر المصري وبين محافظة القاهرة وبين مجموعة من أهل الخير من مؤسسات ورجال الأعمال والمواطنين وقد وضعت خطة التطوير على أساس تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أجزاء يتم التعامل معها من خلال مراحل ثلاث متتالية ومع بدء العمل فى كل مرحلة يتم تحديد الأسر القاطنة وتسجيلهم ونقلهم إلى أماكن إقامة مؤقتة تابعة لمحافظة القاهرة فى منطقة مثلث حلوان وفى مدينة النهضة والمقطم وبعض حالات فى منطقة عين الصيرة وذلك لحين إعادتهم لمناطقهم الأصلية بعد أن تم إزالة العشوائيات وإقامة مباني سكنية جديدة مناسبة اقتصادياً وصحياً مع توفير مساحات خضراء كافية وخلال فترة هذه الإقامة المؤقتة تنفذ لهم أنشطة تنموية مختلفة من ثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية تمهيداً لأن يكونوا فى أحوال أفضل عند عودتهم وتتحمل محافظة القاهرة تكاليف إزالة العشوائيات وإقامة البنية الأساسية والمرافق بالإضافة إلى التخطيط والإشراف الفني والهندسي ويسهم الهلال الأحمر المصري من تبرعات أهل الخير لتمويل وإقامة العمارات تبعاً كما يقوم بتنفيذ الأنشطة التنموية المختلفة للسكان أثناء فترة الإقامة المؤقتة لحين إتمام تنفيذ الإزالة وإقامة البناء الجديد ثم تستمر هذه الأنشطة التنموية بعد عودتهم.

- ونجد أن التجارب المحلية لتطوير المناطق العشوائية فقد اتجهت إلى التخطيط الرأسمالي الذى يقوم على فلسفة الحرية وعدم التدخل كانعكاس للديمقراطية التي تسود هذه المجتمعات، ويتصف بالمرونة الكبيرة وعدم الإلزام للقطاع الخاص وعدم التدخل فى الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية للحكومة بحكم القانون، كما أنه تخطيط جزئي حيث يتم فى القطاع محور الأزمة فقط دون غيره من القطاعات أي أنه لا يلتزم بالتكامل أو الشمول.
- والتخطيط الرأسمالي يستهدف غالباً أمرين :

الأول: محاولة الدولة لتصحيح بعض الاتجاهات التي قد تسيئ إلى الاقتصاد القومي وهذا ما يسمى بالتخطيط التقويمي.

الثاني: النهوض ببعض الصناعات الهامة وهو بذلك يعتبر أسلوب لا يسعى إلى تطوير الاقتصاد القومي لأنه يهتم بقطاعات معينة دون الأخرى وهذا ما يسمى بالتخطيط الانمائي.

ويرتبط ذلك بخصائص المجتمع الرأسمالي التي تتمثل فى :

- الحرية الفردية أو الملكية الفردية لوسائل الانتاج.
- المنافسة بين الأفراد أو المنتجين نقطة أساسية للنظام.
- التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع أي بتحقيق مصلحة الفرد تنتج مصلحة المجتمع.
- المنافسة الحرة وجهاز الثمن.
- السعي لتحقيق أقصى ربح.

ومن العرض السابق للتجارب العالمية والمحلية لتطوير لمناطق العشوائية تستخلص مجموعة من المشكلات التي قابلت التطوير (مشكلات التطوير).

١- تبين من التجارب السابقة أن الحلول المادية وحدها لا تكفى ذلك لأنه يمكن أن تمد شبكة مياه أو كهرباء أو طرق أو تزيل المناطق العشوائية، وكذلك من الصعب أن نوفر الاسكان الصحي أو نوفر فرص الحياة المتساوية لكل سكان الحضر أو الخدمات الصحية والتعليم وخدمة الأسرة والطفولة، والتدريب أو الإقلال من معدلات الجريمة والتطرف والبطالة والأمية والانحراف.

٢- تبين أن النماذج التي اتبعت للحل لم تخرج عن ثلاثة وهي :

أ- الإزالة الجبرية والترحيل لمناطق أخرى مع إعادة التوطين سواء فى مناطق يتم بناؤها خصيصاً.

ب- الجهود الذاتية المعانة عن طريق المشاركة الشعبية للمواطنين.

ج- التدخل المباشر من الحكومة وتحمل كافة التكاليف سواء فى الإزالة أو إعادة الاسكان أو تحسين المناطق وإمدادها بالمرافق.

وفيما سبق نستطيع أن نقول أن مشكلات التطوير للمناطق العشوائية، تنحصر فى الآتي:

١- ضعف القدرات والامكانيات المادية اللازمة لعملية المواجهة المرتبطة الى حد كبير بالأوضاع الاقتصادية.
٢- سوء الإدارة وتخلفها.
٣- غياب السياسات المتمحورة حول قصد ونية التطوير.

ومن ثم فإن أية خطة للتنمية الحضرية لابد أن تتم فى إطار الانساق والتكامل مع خطة التنمية القومية الرامية الى التغيير الشامل مع مراعاة التوازن الاقليمي بين مناطق الارتقاء سواء على نطاق المجتمع القومي وعلى نطاق المحليات وضرورة معالجتها وتطويرها.

٤- سكان المناطق العشوائية يتمسكون بالموقع ولا يرغبون فى تركه بل قد يؤدي الأمر الى مصادمات دموية مع السلطة.
٥- رغبة العديد من سكان المناطق العشوائية عدم الابتعاد عن مراكز المدن الرئيسية والرغبة فى السكن بجوار العمل والمصالح الأساسية ورغبتهم هذه تفوق فى أهميتها رغبتهم فى الحصول على سكن جيد.
٦- معظم قاطني العشوائيات قاموا بالاستثمار فى مدخراتهم فى هذه المناطق العشوائية ومن الصعب عليهم تركها.

تاسعاً خطوات ومراحل التخطيط لتطوير العشوائيات بصعيد مصر:

تسير عملية التخطيط الاجتماعي عبر مراحل أساسية متتابعة في تفاعل وديناميكية معتمدة على الأسلوب العلمي، تؤدي إلى إحداث تغييرات تساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها التخطيط الاجتماعي لإحداث التنمية وتطوير المناطق العشوائية، وقد اختلفت وجهات نظر علماء التخطيط في المراحل من حيث الشكل ولكن هناك اتفاق من حيث المضمون، الذي يوضح المراحل الأساسية في اشتمالها على وضع الخطة والتنفيذ، والتنظيم، وفيما يلي عرض لوجهة نظر علماء التخطيط الاجتماعي في المراحل الأساسية للتخطيط وهي كالتالي:

[١] الدراسة وتقدير الموقف بالأسلوب العلمي:

بهدف معرفة الاحتياجات الفعلية والتحديد للموارد، والإمكانيات والقوى البشرية والمادية المالية وتحليل الموقف والمشكلات المراد معالجتها، والبرامج الأكثر مناسبة لتحقيق الأهداف وجمع البيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة للتخطيط واقتراح فترة زمنية للتنفيذ، والدراسة العلمية تساعد على انتقاء الأهداف وتحديد الأولويات وتقويم العمل.

[٢] تحديد الأهداف:

الغرض الرئيسي من تحديد الأهداف هو استخدامها في توجيه، البرامج والخدمات بفاعلية وتحديد الأهداف في التخطيط يعني حالة مستقبلية، مرغوب في تحقيقها توجه جهود البرامج وألوان التدخل المهني التي تتم في إطاره.

وتحديد الأهداف في المجلس الشعبي المحلي عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات سواء الصريحة أو الضمنية.

فالمجلس الشعبي المحلي يقدم المشروعات وتقوم بتحديدها وتعرض على الأجهزة التنفيذية المعنية.

- ويراعي عند تحديد الأهداف لمشروعات وخطة تطوير العشوائيات ما يلي:

- أن تعبر عن الرغبات والميول الفعلية والاحتياجات والمطالب الفعلية.
- أن يتم تحديدها في ضوء القيم والعرف والتقاليد والاحتياجات البيئية.

- أن تحدد من خلال الدراسة العلمية.
- أن تتفق مع الأغراض التنموية.
- مشاركة السكان في صياغة وانتقاء الأهداف بشكل ديمقراطي.

[٣] وضع الخطة:

تعني الخطة مجموعة البرامج والمشروعات والترتيبات والتنظيمات التي تلزم تحقيق أهداف الخدمات الاجتماعية بالمناطق العشوائية.

وتشمل مرحلة وضع الخطة لجان وضع المشروعات وعن طريقهم تعد الصورة النهائية للخطة التنفيذية، وتتكون لجان وضع الخطة من المخططين والخبراء والمتخصصين، وتقوم هذه اللجان بدراسة المقترحات والبيانات.

- يجب أن يتم مراعاة الأسس التالية عند تطوير العشوائيات:

- توافر أساليب فنية لتخطيط الخدمات والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في التخطيط.
- القدرة على ربط الموارد بالعائد من الخدمات الاجتماعية.
- إمكانية إجراء دراسات لتحليل التكلفة.
- توفير أساليب فعالة للمتابعة والتقويم للبرامج والأنشطة.
- وجود منهج منظم لجمع البيانات.
- ترتيب الأولويات وفقاً للاحتياجات المطلوبة.
- أن تحدد بناءاً على أساس منطقي وواقعي.

- خطوات إعداد الخطة هي كالتالي:

- إجراء الدراسات والبحوث العلمية لتحديد الاحتياجات والمشكلات.
- ترتيب وتحليل المعلومات والبيانات.
- صياغة الأولويات بالأسلوب العلمي.
- تحليل التكلفة والعائد لكل اقتراح من الخطة.
- وضع مجموعة من الخطط البديلة بما يتفق مع تحديد الأهداف.
- اختيار الخطة الأمثل.

[٤] التنفيذ:

بعد الانتهاء إلى تلك القرارات نكون قد وصلنا بالخطة إلى مرحلة التنفيذ ويستلزم ذلك

وضع الإطار الزمني المناسب لتنفيذ الخطة وتحديد إجراءات التنفيذ في حدود التكاليف المحددة، وعمليات تنفيذ الخطة أمرها موكول إلى أجهزة التنفيذ مثل المؤسسات والوحدات الإنتاجية.

مرحلة التنفيذ:

هي مسئولية العاملين بالأجهزة التنفيذية حيث يتم طبقاً للخطة، والتوقيت الزمني مع توفير الموارد والإمكانيات، وعدم تجاوز التكاليف المالية وتحديد العلاقة بين القائمين على التنفيذ وتوفير وسائل وأدوات التنفيذ والإمكانيات المادية واستخدام نظام فعال للحوافز الإيجابية والسلبية وتطبيق اللوائح بحزم على العاملين.

والمجلس الشعبي المحلي يقوم بوضع الميزانية للمشروعات التي تهدف إلى تطوير العشوائيات على أسس علمية وتصميم البناء الذي ستقدم من خلاله عمليات التطوير في المناطق العشوائية.

[٥] مرحلة المتابعة:

- وتستهدف هذه العملية أن تنفيذ البرامج والخدمات يتم وفقاً للخطة الموضوعة وطبقاً للأسس والمعايير والضوابط المحددة للعمل.
- التأكد أن التنفيذ يتم وفق الأهداف العامة والتعرف على ما تم تحقيقه من هذه الأهداف.
- اكتشاف جوانب القوة لتنميتها وجوانب القصور لعلاجها.
- فالمتابعة تهدف إلى التعرف على مدى صحة الأسس والفروض التي صدرت على أساسها القرارات الخاصة بتنفيذ الخطة وبواسطتها أيضاً يمكن التعرف على مدى صحة الأهداف نفسها وتكشف المتابعة عن مناطق القوة والضعف في الخطة عند التنفيذ.
- التعرف على طبيعة العمل في المناطق العشوائية، لاختلافها عن المناطق الحضرية المتقدمة، كذلك الوقوف على المبادرات المحلية من السكان لتطوير هذه المناطق ومواجهة المشكلات والصعوبات الخاصة بالتنفيذ.
- إمداد المخططين بالبيانات والمعلومات، والتي تمكنهم من إدخال التعديلات اللازمة في تفاصيل الخطة الموضوعة والاستفادة بها في الخطط المستقبلية.

- مسئولية المتابعة مسئولية مشتركة على مستوى أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ ووسيلتها تقارير المتابعة وتتضمن:
  - التأكد من تنفيذ الأهداف.
  - سلبيات تنفيذ الخطة.
  - مقترحات لتحسين عمليات التنفيذ.
  - مراجعة الأداء وقياس التقدم في التنفيذ عن طريق التقارير والتي تقيس معدل الأداء وأسلوبه أو عن طريق مقارنة ما تم تنفيذه.
  - التعرف على معدل الأداء طبقاً للتوقيتات الزمنية المحددة بالخطة (الجدول الزمني).
  - التأكد من توافر المتخصصين والمشرفين اللازمين للعمل، والتأكد من وجود الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة، وعلى أسس موضوعية.
  - اقتراح أساليب أفضل للتنفيذ والارتقاء بمستوى تقديم الخدمة وزيادة معدلات الأداء تسهيل الإجراءات وحصول العملاء على الخدمة.
- ويجب أن يأخذ المسئولين في اعتبارهم أن عملية المتابعة:
  - وسيلة وليست هدفاً وأنها تتم بالتعاون ما بين العاملين والمسئولين بما يشعرهم بأ،ها ليست مجرد علمية تصيد الأخطاء.
  - تتم من خلال التنوع في المتابعة بما يحقق التكامل بين أنواعها مثل استخدام المتابعة الميدانية، المكتبية والمالية والنوعية والمتابعة على المستوى المحلي والإقليمي والمتابعة قبل وأثناء وبعد التنفيذ.
  - استخدام وسائل متنوعة، مثل الاستفتاءات، المؤتمرات، الزيارات.

[٦] مرحلة التقويم:

تستهدف هذه العملية:

أ – الكشف عن حقيقة التغيرات التي تمت من خلال البرامج والخدمات ودرجة التأثير الكلي أو الجزئي لها.

ب– التعرف على فائدة أو عدم فائدة الإنجاز، وتحديد قيمة البرامج من خلال الدراسة الموضوعية.

ج– الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي: ما الذي تم تحقيقه؟ ما هي التكلفة؟ ما رأي المستفيدين من الخدمات؟

ومرحلة التقييم هي مرحلة أساسية تتضمنها العملية التخطيطية وتستهدف التعرف على

إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية.
واختيار محكات للتقويم مثل:

د- اختيار محكات للتقويم مثل: مدى فاعلية البرامج، مدى كفاءة العاملين، حجم الإنجاز بالقياس بالأهداف، مدى عدالة الخدمات المستفيدين، مدى شمولية التقويم، التحديد الدقيق للمؤشرات.

هـ- اختيار نموذج معين يتم من خلاله إجراء التقويم مثل وأثناء وبعد التنفيذ مع إجراء الدراسة العلمية وجمع المعلومات وتصنيفها.

و- تحديد مصادر التمويل وإعداد المستفيدين ونوعياتهم، والمناطق العشوائية بها أعداد سكان كبير نوعاً ما، لذلك فأن تحديد التمويل الكافي لمشروعات التطوير في المناطق العشوائية يساعد على نجاح الخطة الموضوعية لتطوير العشوائيات.

عاشراً معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية:

(أ) تقوم عملية التخطيط في المناطق العشوائية وتطويرها على عملية تحديد الأولويات وتواجه هذه العملية صعوبات تعتبر من معوقات التخطيط عند تطوير العشوائيات وهي كالتالي:

١- صعوبة توفر المعايير والمحكات التي يتم الاتفاق عليها لاتخاذ القرار فيما يتعلق بتحديد درجة الأسبقية للمشروعات والبرامج التي تحتاجها المناطق العشوائية بسبب تعدد الحاجات ومحدودية الموارد.

٢- صعوبة تحديد الأهداف التي تحقق إشباع الحاجات وحل المشكلات في ضوء دراسة الإمكانيات والموارد المتاحة وفي إطار خطة التنمية المنفذة في المجتمع العشوائي والمجتمع بصفة عامة نظراً لاختلافها من منطقة إلى أخرى حتى داخل المناطق العشوائية نفسها.

٣- عدم توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والسريعة (جغرافياً ووظيفياً) عن المناطق العشوائية والخدمات التي يحتاجون إليها، والاحتياجات الفاعلية والفردية لهم، لعدم توافر الأجهزة الإحصائية التي يمكن أن توفر البيانات

بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب.

٤- عدم مراعاة مبادئ التخطيط، كالواقعية، الشمول، التكامل، الموازنة مراعاة الظروف الداخلية والخارجية عند تحديد الأولويات، لعدم قدرة بعض القائمين على تطوير العشوائيات من تحديد الأولويات والالتزام بتلك المبادئ.

٥- عدم توافر العدد المناسب من خبراء التخطيط الذين يتوفر لديهم المعلم التام بالطرق والأساليب اللازمة للتخطيط بوجه عام ولتحديد الأولويات بوجه خاص خاصة في الأجهزة المسئولة عن تحديد الأولويات في المستوى المحلي مما يفقد عملية تحديد الأولويات موضوعيتها كالجهاز المجلس الشعبي المحلي.

٦- عدم توافر المشاركة الشعبية في عملية تحديد الأولويات التي من خلالها يتم التعرف على حاجاتهم ومشكلاتهم ووضع ترتيب من وجهة نظرهم لإشباع تلك الحاجات ومواجهة المشكلات، إما لضعف المشاركة المجتمعية أو عدم إتاحة الفرصة لسكان المناطق العشوائية من المشاركة مع القيادات التنفيذية عن تطوير المناطق العشوائية.

٧- عدم مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية عند تحديد أفضلية المشروعات والبرامج التي تحتاجها المناطق العشوائية مما يؤثر على موضوعية الأولويات ويجعلها غير معبرة عن واقع المجتمع من ناحية واحتياجات ومشكلات سكان المناطق العشوائية.

٨- عدم وجود مقاييس صحيحة لقياس إنتاج المشروعات والبرامج (خاصة الاجتماعية منها) ومعرفة مردودها حتى يكون معياراً لتوجيه الأولويات في هذه الأنشطة وذلك لوجود صعوبة عملية في وضع قيم رقمية ونقدية للمردود الخدمي في المناطق العشوائية، أو القياس لعائد مشروعات التطوير التي تشبع الاحتياجات وتواجه المشكلات.

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تقابل التخطيط لتطوير المناطق العشوائية:

- المشكلة الاقتصادية: وتفرض تلك المشكلة نفسها وتتقدم على ما عداها من مشكلات اجتماعية وبيئية وغيرها حيث أن اتجاه المواطنين إلى بعض المناطق العشوائية ونشأتها في الأصل إنما يرجع أساساً إلى القصور في إمكانياتهم الاقتصادية بما لم يمكنهم من العيش في ظروف طبيعية وفي مناطقهم الأصلية التي تعاني هي الأخرى من عوامل الطرد الاقتصادي التي دفعت سكانها إلى هجرتها.

- انعدام مبدأ التخطيط العمراني السليم بهذه المناطق: حيث أصبحت مزيجاً غير متجانس لإسكان غير مرخص يفتقر تماماً إلى المرافق والخدمات الأساسية.
- ارتفاع كثافة السكان بشكل خطير وما يصاحب هذا التكدس السكاني من مشاكل التلوث البيئي وانخفاض المستوى الصحي وتفشي الأمراض بين السكان.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الكبار: من المواطنين وزيادة نسبة التسرب الدراسي بين الأطفال في سن الدراسة.
- تفشي البطالة بين الشباب وهي من أهم الأسباب الرئيسية لعديد من المشاكل الاجتماعية والسلوكية ولأمية أيضاً.
- اشتغال كثير من السكان القادرين على العمل في هذه المناطق بالأعمال الهامشية التي لا تدر عائداً اقتصادياً كافياً لإعاشتهم.
- شكلت الأنشطة الحرفية الجانب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الطبيعة العشوائية بهذه الأحياء والتي تساعد على خفض تكلفة السلع المنتجة.
- انتشار الصناعات العشوائية الغير مرخصة: والتي تعمل في غياب اللوائح والنظم والقوانين وتمارس أنشطة متعددة ويغلب عليها عدم الجودة والتقليد وتقوم بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات القياسية.

نستطيع أن نعرض مجموعة من المشكلات التي تعوق التخطيط لتنمية المناطق العشوائية:

(ب) معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر:

تعاني المناطق العشوائية من مجموعة من المشكلات التي تقف عائقاً أمام تطويرها والتي تسعى الدولة للقضاء عليها ومن هذه المشكلات:

١- مشكلة الزيادة السكانية:

فالزيادة السكانية الطبيعية والتي خلقت الأزمات الإسكانية في الحضر والتي أدت بدورها إلى الهجرة الداخلي من المدن نفسها وخاصة المدن التي تكدست بالسكان ولا يوجد بها متسع للنمو الاسكان فيزحف البعض من غير القادرين على تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضي فى الأحياء الحضرية المزدحمة الى أطراف المدن، فارتفاع الكثافة السكانية بمعدل رهيب، بحيث أصبحت تشكل خطراً هائلاً على الاقتصاد القومي ومعوقاً كبيراً فى مجالات التنمية المختلفة، فالمناطق العشوائية تتسم بالافتقار الى نسبة كبيرة من المسكن والمرافق والخدمات وأنها مزدحمة

والمباني وتنتشر الحواري الضيقة المزدحمة وتنتشر بها الورش ويكثر الباعة الجائلين.

٢- مشكلات اجتماعية وثقافية:

ومن المشكلات الاجتماعية وجود تباعد بين الناس فى المجتمع العشوائي نتيجة لتنوع خصائص أفراد المجتمع وميل معظم الروابط الاجتماعية للفرد لأن تكون غير مشبعة وسطحية ومؤقتة ونفعية فى أغلب الأحيان بالاضافة الى الافتقار غالباً الى قيم مشتركة بين الناس.

فمن المتوقع انتشار قيم وعادات وتقاليد اجتماعية داخل المناطق العشوائية تختلف عن تلك السائدة فى المجتمع عامة مما يؤدي الى ازدواج الشخصية بالنسبة للمقيمين بها.

وضعف العلاقات الاجتماعية والتفكك والتباعد بين سكان المجتمع العشوائي بالإضافة الى ضعف الشعور بالانتماء للبيئة المحلية فى المناطق العشوائية مما يؤثر على مساهمة الناس ومشاركتهم فى أمور مجتمعهم، وعدم مقدرتهم على إدراك مشكلاتهم والاتفاق على تحديدها أو تحديد الترابط بينها.

علاوة على احساسهم بأن المجتمع الأكبر يهمل المنطقة العشوائية ومن ثم يشعرون بتعرضهم للإهمال وعدم تمكنهم من المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بإشباع حاجاتهم والذي يكون من ضمن نتائجه قلة الاهتمام بما يجري فى مثل هذه المجتمعات من جهود وأنشطة.

وقلة المشاركة فى المنظمات الاجتماعية التطوعية بالإضافة الى عدم الثقة الكافية فى المقدرة على تغيير الأوضاع السيئة الموجودة فى المجتمع.

فلقد أوضحت بعض الدراسات الى أن تجاهل السلطات مواجهة مشكلات المناطق العشوائية وشعور قاطنيها بضالة الدور الحكومي فى عملية المواجهة وتصاعد حجم المعاناة انعكس ذلك على ردود الأفعال السياسية للمواطنين وترجم الى سلبية وعدوانية للسلطات دون موارة.

حيث أن العلاقة بين ذلك المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر علاقة عضوية وضرورية للمشاركة واهمال تلك المناطق العشوائية يؤدي الى عدم ثقة السكان فى جدية المسئولين لتحسين

بيئتهم والى قلة وندرة التحرك على المستوى الأفقي (المحلي) للتنمية ويتوالى بذلك تراكم السلبية.

بالإضافة الى أن قضية المشاركة الشعبية والإحجام عنها فى المناطق العشوائية ترتبط بالعديد من النظريات الفسيولوجية والتي منها ثقافة الفقر، الاغتراب، محدودية إدراك البيئة تصبغ حياة الجماعات والفئات والطبقات الفقيرة بصرف النظر عن مستوى التقدم الذي حققه المجتمع القومي الذى تنتمي اليه هذه الجماعات والفئات، فهذه الطبقات تتمسك دائماً بأسلوب حياتهم وتقادم محاولات التغيير للواقع التي تعيش فيه ويتمثل ذلك فى المقاومة الصغيرة التي قد تصل الى التشكك فى نوايا وأهداف الحكومة وللفقر ثقافة خاصة به تسمى "ثقافة الفقر" وتعنى :

- السلبية إزاء ظروف قاسية، ونظرة الفقراء لأنفسهم على أنهم ضحايا المجتمع وأن منظمات الخدمات لا تؤدي خدمات يحتاجون إليها.
- ثقافة الفقر تشمل افراد ذوي سمات محدودة للتخلف وانخفاض المستوى المعيشي والتعليمي والصحي وانتشار المشكلات الاجتماعية والشعور بالاستسلام للظروف والقدرية والرضا بالوضع الحالي وعدم الرغبة فى التغيير.
- تنتشر ثقافة الفقر فى المناطق المتخلفة التي تتسم بارتفاع معدلات الأمية والحرمان من الخدمات الاجتماعية والعامة، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق وانخفاض المستوى المهاري وعدم وجود مدخرات، وكثرة الاقتراض والعنف .. وغيرها.
- أن السمات السلوكية للفقراء هى انعكاس لأساليب التنشئة الاجتماعية وهى الأساليب التي يشكل من خلالها عالم الفقر المحدود مكانياً واجتماعياً مما يجعلهم يكتسبون خبرات محدودة نسبياً فى الأهداف والمواقف، كذلك الشعور بالعجز والاحباط واليأس والفشل والتشاؤم من امكانية تغيير الواقع والهامشية والاتكالية وعدم الاستجابة للضبط الاجتماعي، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، واللامبالاة والبطالة المتكررة.

بالإضافة الى تميز هذه المناطق العشوائية بالعزلة المكانية والاجتماعية وتدنى مستوى الطموح والاحساس باليأس والشعور بالهزيمة والميل الى الاستسلام والإيمان بالقدر والمصير المحتوم والقسمة والنصيب بالإضافة الى ضعف مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي ووجود خصائص متناقضة جنباً الى جنب، كما تتميز بعدم الاحساس بالانتماء الى المكان مع أن هذا الاحساس بالانتماء عامل هام فى الاستقرار وقد يرجع ذلك ان سكان هذه المناطق العشوائية هم فى العادة سكان اجبرتهم الظروف الى الانتقال اليها.

فتكون المحصلة النهائية هى تكوين مجتمع مغلق خاص بهم يكاد يكون منعزلاً عن المشاركة فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عن المجتمع الأكبر، فالفقر ليس فقراً مادياً فحسب بل هو فقر اجتماعي وثقافي أو بمعنى آخر تركيبة معقدة من العناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يصعب فى كثير من الأحيان الفصل بين عناصرها.

فالخصائص الاجتماعية والثقافية المرتبطة بظروف الفقر فى المناطق العشوائية ليس نتاج عامل واحد فقط بل نتاج مجموعة من العوامل المرتبطة بظروف وأوضاع المكان الذى يعيش فيه سكان هذه المناطق.

٣- مشكلات تخطيطية:

وترجع الى :

- عدم المحافظة على قواعد التخطيط الخاصة بالتنظيم والتغيير فى استعمالات الأراضي بدون ضوابط.
- قصور استراتيجيات التنمية واهمال التنمية الريفية.
- ضيق الشوارع، وتعرجها أحياناً نتيجة التقسيم العشوائي الذي يستهدف تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة النسبة المطلوبة للشوارع والخدمات مما يصعب معه وجود وسائل مواصلات داخلية عامة، بالإضافة الى عدم سيولة المرور نظراً لاختلاف تناسب الشوارع أحياناً.
- تداخل الأنشطة التجارية والصناعية مع المناطق السكنية مثل تواجد المحلات التجارية والورش الحرفية والصناعات اليدوية بين المساكن وبعضها، كما تنتشر الأسواق، ويمتد معظمها الى الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة.
- المستوى الردئ لغالبية المساكن بالمنطقة، فالمساكن لا تخضع لأي نوع من الرقابة، كما تتميز بأن غالبيتها تتكون من دور أو دورين.
- عدم وجود وجود استعدادات وتجهيزات خاصة لمواجهة المشاكل الرئيسية التي قد تنتج بالمنطقة (كالحريق وانتشار الأوبئة.. الخ) والتي قد ترجع الى التكدس وعدم النظافة وسوء التهوية.
- عدم اتباع الأسلوب التخطيطي الشامل للتعامل مع المدن المصرية، وتقلص دور التخطيط

العمراني (تحديد الكثافة البنائية والكثافة السكانية .. الخ).

- وجود العديد من المساكن القديمة التي تدهورت بفعل الزمن والضغط عليها وانتهاء العمر الافتراضي لها وأصبحت آيلة للسقوط بما قد يؤدي لإخلاء السكان منها إدارياً.

٤- مشكلات تنسيقية وإدارية :

- القصور فى تنفيذ التشريعات والقوانين التي تواجه وتنظم حركة العمران فى مصر، وغياب دور الأجهزة التنفيذية فى متابعة الخطط إن وجدت.
- عدم توافر الكفاءات والكوادر الفنية فى الإدارت التنفيذية أو المحلية القادرة على تنفيذ التشريعات.
- ضعف الضوابط الاجتماعية والقانونية بالمناطق العشوائية (حيث أصبحت مأوى للهاربين وغير القادرين على مسايرة المعيشة فى المناطق الأخرى).
- تدخل الأجهزة الشعبية (خاصة فى مواسم الانتخابات) لرفع أي مخالفات تطبق على المناطق العشوائية بل وتزويد هذه المناطق المخالفة بالمرافق والخدمات وإلغاء أي محاضر تحرر للمخالفين.
- تخبط القوانين ما بين الجديد والقديم وعدم التنسيق بين التشريعات وسلبية برنامج التنمية العمرانية نظراً لاعطاء الاهتمام لبرامج أخرى وتعدد القوانين المنظمة لهذه المجالات.
- انتشار العشوائية فى قرارات الأجهزة الشعبية.
- قصور الامكانيات المالية والمادية والتنظيمية والبشرية.
- عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديث القوانين المنظمة للاسكان وتعديلها بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع. وكذلك التشريعات والقوانين المتصلة بالبناء واستخراج الرخص وتطوير عمل المحليات وغيرها.

حادي عشر الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية:

هناك الكثير من المشروعات والحلول التي تستهدف تطوير وتجديد المنشآت بالمناطق العشوائية وتنحصر الحلول في النقاط التالية:

١- توفير قاعدة معلومات حديثة وشاملة ودقيقة عن المناطق العشوائية للاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لمواجهة الظاهرة.
٢- وضع سياسة حضرية تنموية تأخذ في الاعتبار تحقيق التعاون بين الإنسان ومختلف عناصر البيئة التي يعيش فيها.
٣- يجب عدم الفصل في تطوير المناطق العشوائية بين الجانب المادي والعمراني وبين الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان.
٤- يجب النظر إلى المناطق العشوائية كأحد الإنساق المكونة للمجتمع والتي تمثل ضرراً وظيفياً يحد من توازن المجتمع واستقراره.
٥- تتطلب تنمية المناطق العشوائية مشاركة سكانها من خلال تنظيم جهودهم واستثمار إمكانياتهم للعمل على تطوير مناطقهم.
٦- تدعيم النظرة التكاملية في تنمية المناطق العشوائية بما يتضمنه ذلك من شمول للخدمات واتزانها ومنع التضارب والتداخل والتكرار بين الجهود التنموية المختلفة.
٧- تشجيع المبادرات والجهود الشعبية لتنمية المجتمعات العشوائية وعدم الاعتماد الكلي على الإمكانيات الحكومية.
٨- يجب الاهتمام والاسترشاد في تنمية المناطق العشوائية بنماذج تنموية نابعة من البيئة المصرية مع الاستفادة من النماذج الأجنبية بعد تطويعها بما يتمشى مع طبيعة وثقافة المجتمع المصري.

ويتضح من الحلول السابقة أن مواجهة المناطق العشوائية وتطويرها ينحصر في توفير المعلومات ووضع سياسة حضرية تنموية وعدم الفصل في التطوير على الجوانب المختلفة فيسير التطوير العمراني مع الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان العشوائيات.

ويرى "عبد المنعم شوقي" أن مواجهة مشكلة المناطق العشوائية يمكن أن يتم بالطرق الآتية:

١- هدم المناطق المتخلفة وإعادة بنائها وبالطبع هذه العملية مكلفة للغاية وتلجأ إليها الحكومات إذا ما ساءت حالة المباني بدرجة شديدة جداً وكانت الأموال متوافرة.
٢- بناء المساكن السكنية الجديدة في المناطق الخالية من المباني حول المدينة ونقل

سكان الأحياء المتخلفة إليها.

٣- تدعيم المباني الموجودة التي تحتاج إلى تدعيم وهدم المتهالك منها وشق الشوارع الواسعة في الأحياء العشوائية وإنشاء حدائق وملاعب وأسواق في الأماكن الخالية.

٤- تعزيز الخدمات التربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية في تلك المناطق.

٥- تطوير السياسة القومية للإسكان، بحيث تتولى الدولة توفير الموقع وإمدادها بالمرافق.

٦- اتخاذ إجراءات أكثر حسماً في وقف الامتدادات العشوائية.

بالنسبة للبدائل المقترحة للتطوير من جانب الدولة فإن من الصعب القول بأن هناك بديلاً نموذجياً ولكن يجب أن تراعى أوضاع كل منطقة ومن ثم مقدار التدخل للدولة أو المنظمات الدولية أو الأفراد أنفسهم كما يمكن التوزيع في نماذج التطوير حسب طبيعة المنطقة العشوائية وظروف المسكن وأوضاع المرافق والخدمات لها.

ثاني عشر التصور المقترح لدور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر:

مقدمة:

المناطق العشوائية تعاني من مجموعة من المشكلات تتمثل في مجملها معوقات التنمية والتي تسعى الدولة للقضاء عليها ومن هذه المشكلات نقص الخدمات والمرافق الأساسية ومشكلات الفقر ومشكلات صحية وبيئية وأمنية، لذلك فالمناطق العشوائية في حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة لتحويل هذه المناطق من كونها تحدياً أمام التنمية إلى أن تصبح بإمكاناتها المختلفة نقاط قوة يستند عليها المجتمع في تحقيق التقدم والازدهار، ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة من المهن التي تسعى إلى مواجهة مشكلات العشوائيات، والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة يهتم بالتعرف على المشكلات في المجتمعات وتحديدها سواء كانت هذه المشكلات تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات ولذا فإن المخطط الاجتماعي له دور فعال في تنمية المجتمع.

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة والإطار النظري يمكن وضع تصور مقترح من منظور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

وهناك مجموعة من الأسس التي سيعتمد عليها هذا التصور وهي:

١- **الأساس الأول:**

المعطيات النظرية التي يستند عليها التصور المقترح.

٢- **الأساس الثاني:**

أهداف التصور المقترح.

٣- **الأساس الثالث:**

تحديد فريق العمل.

٤- **الأساس الرابع:**

محتوى الإطار التصوري.

٥- **الأساس الخامس:**

مقترحات الخبراء والمتخصصين في التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

٦- **الأساس السادس:**

الاستراتيجيات والتكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح.

٧- **الأساس السابع:**

الأدوار المهنية والمهام التي يؤديها المخطط الاجتماعي نحو هذه المشكلات.

أولاً: الأساس الأول: المعطيات النظرية التي يستند عليها التصور المقترح:

ويتمثل الإطار النظري في:

أ – الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية من خلال:

- التعرف على المشكلات التخطيطية التي تعوق تطوير المناطق العشوائية والحلول المقترحة كلها.
- التعرف على المشكلات الإدارية التي تعوق تطوير المناطق العشوائية والحلول المقترحة كلها.
- التعرف على المشكلات الاجتماعية التي تعوق تطوير المناطق العشوائية والحلول المقترحة كلها.
- التعرف على دور المجلس الشعبي المحلي في تطوير العشوائيات والصعوبات التي تواجهه في علمية التطوير.

ب– الإطار النظري والمفاهيم التي استخدمت في الدراسة الحالية.

ج– اعتماد التصور المقترح على منظومة العمل الفريقي.

د– نتائج الدراسات السابقة وما انتهت إليه من معلومات والتي استفاد بها الباحث في تحديد الإطار التصوري.

هـ– الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث في المنطقة العشوائية وملاحظاته.

و– المقابلات شبه المقننة التي قام بها الباحث مع الخبراء والمتخصصين ي الخدمة الاجتماعية.

ى– القراءات والمعارف النظرية المتعلقة بمشكلات تطوير المناطق العشوائية وكيفية تطويرها.

ز– يركز التصور المقترح على الافتراضات التالية:

- التخطيط عملية تعديل وتحديد وتطوير في الأخلاقيات القائمة في المجتمع بمعنى أنه عملية إعادة بناء هيكل القيم والمعايير المألوفة للجماعة بطريقة مخططة منظمة تكفل فاعليتها.
- التخطيط يبدأ بإجراءات تقدير الموقف الحالي ويكون التقدير استاتيكياً وديناميكياً في

ذات الوقت والمقصود بالتقدير الاستاتيكي هو إثبات حالة المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم ومصادر الثروة وأنواع النشاط مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والبطالة والعجز والخدمات الاجتماعية ونظم التعلم والثقافة المنتشرة في المناطق العشوائية أما التقدير الديناميكي فهو إظهار ما بين هذه القطاعات من تفاعل وترابط وتداخل وتوضيح العوامل المؤثرة في هذه العلاقات واتجاهات التطور فيها ويكون ذلك بعمل دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية لسكان المناطق العشوائية.

- أن التخطيط يرتبط بالخدمة الاجتماعية فهو يراعي الاعتبارات الإنسانية فهو لا يقوم على أساسه أحداث التطوير في المناطق العشوائية القضاء على المشكلات دون الحفاظ على نوعية الحياة لسكان هذه المناطق.
- التخطيط يتميز بأنه عملية منظمة لتطوير المناطق العشوائية تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه العشوائيات ونقل وضعهم الاجتماعي إلى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.
- مشكلات تطوير المناطق العشوائية تحتاج إلى تخطيط يقوم على اختيار المخططين النموذج التخطيطي المناسب لإحداث التطوير المطلوب تتم على أساس افتراض وجود مشكلات مختلفة في المجتمع، وتحدد طبيعة المشكلة نوع المهارات المستخدمة والأدوار المهنية للمخطط عند التعامل مع مشكلات التطوير.
- تطوير المناطق العشوائية ليست منحة ولكنها حق للمواطن على المجتمع، حيث أن أرباب الأسر في هذه المناطق يلتزم أمامهم المجتمع في تقديم الحلول للمشكلات التي تعاني منها مناطقهم والتخطيط الاجتماعي يضمن ذلك من خلال وضع برامج تخطيطية تساعد على إيقاظ وإثارة الوعي لدى الناس بالمشاركة في تطوير مناطقها وكذلك تسهم في خلق القيادات المحلية ورفع مستوى معيشة سكان المناطق العشوائية.
- المناطق العشوائية في حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة تستهدف تغيير مقصود يكفل مستوى معيشي مناسب لسكان تلك المناطق وتحويلها من مناطق مختلفة إلى متطورة.
- يهتم التخطيط الاجتماعي بالمساعدة في تخطيط وتنفيذ مشروعات تطوير المناطق العشوائية وحل مشكلات المجتمع العشوائي.
- يهتم التخطيط بالتعرف على المشكلات في المجتمعات العشوائية سواء كانت هذه

المشكلات تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.

- يسعى الباحثين في مجال التخطيط الاجتماعي إلى وضع تصور مقترح لتطوير المناطق العشوائية للحد من خطورتها وتحويلها لمجتمعات فاعلة.
- لذلك ترتبط الممارسة المهنية للتخطيط الاجتماعي بالعوامل المؤثرة في تطوير المناطق العشوائية.

ثانياً: الأساس الثاني: أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور إلى تحديد دور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر وذلك يتطلب:

- تحديد المشكلات التي تحول دون تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر.
- التعرف على دور القيادات الشعبية المحلية في مواجهة مشكلات تطوير تلك المناطق.

ثالثاُ: الأساس الثالث: تحديد فريق العمل:

- محدث التغيير وهو المخطط الاجتماعي بالإضافة إلى باقي التخصصات.
- العملاء (أعضاء المجلس المحلي – أرباب الأسر من سكان تلك المناطق العشوائية).

رابعاً: الأساس الرابع: محتوى الإطار التصوري:

يشمل الإطار التصوري المشكلات التي تم التعرف عليها وكيفية مواجهاتها:

- المشكلات التخطيطية.
- المشكلات الإدارية.
- المشكلات الاجتماعية.

خامساً: الأساس الخامس: مقترحات الخبراء والمتخصصين في التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية:

هذه المقترحات تمثل محركاً أساسياً يرتكز عليه المخطط الاجتماعي والتي تمكنه من استخدامها تدعيماً للتغلب على معوقات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر والتي كانت على النحو التالي:

١- ضرورة المحافظة على القواعد التخطيطية المنظمة للبناء في المناطق العشوائية.

٢- إنشاء المؤسسات الخدمية بالمناطق العشوائية لبناء الثقة بين السكان والمسئولين.
٣- رفع مستوى المشاركة المجتمعية لسكان المناطق العشوائية.
٤- توفير المعلومات الدقيقة عن العشوائيات الحالية.
٥- توفير الاعتمادات المالية لتطوير المناطق العشوائية.
٦- إيجاد قنوات اتصال بين المسئولين وسكان العشوائيات.
٧- التنسيق بين الأجهزة التخطيطية لمنع التضارب في القرارات.
٨- العمل على متابعة الخطط والبرامج التي يتم تنفيذها.
٩- القيام بمتابعة الخطط لتطوير المناطق العشوائية.
١٠- تقييم برامج وخدمات ومشروعات تطوير المناطق العشوائية للتعرف على ما تم تحقيقه وقياس معدل نجاح أعضاء المجلس الشعبي المحلي وتحديد كفاءة المجلس في تقديم خدمات التقارير للمناطق العشوائية.
١١- تحديد الأهداف المرحلية والنهائية لمشروعات التطوير للمناطق العشوائية وتقويمها ثم القيام بتحديد مصادر التمويل للمشروعات أو البرنامج.
١٢- مراعاة التوقيت الزمني المرتبط بعمليات تطوير المناطق العشوائية.

سادساً: الأساس السادس: الاستراتيجيات والتكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

أولاً: الاستراتيجيات:

أ- استراتيجية المشاركة:

وذلك مشاركة جميع الأطراف في إزالة أو مواجهة المشكلات التي تعوق تطوير المناطق العشوائية.

ب- استراتيجية التعاون:

وذلك بالتعاون بين الأهالي أفراد المجتمع وقادته والخبراء لتحقيق أفضل استخدام ممكن للمواد والإمكانيات المتاحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

ج- استراتيجية التفاوض:

ويتم ذلك عن طريق التوفيق بين الأسر ومشكلاتهم والقائمين على مواجهة تلك المشكلات.

د- استراتيجية الاتصال:

وذلك لتسهيل الاتصال بين الأهالي من سكان العشوائيات ومتخذي القرار والمسئولين لمعرفة ما يحتاجون إليه من خدمات ومعرفة تلك المشكلات المعوقة لتطوير العشوائيات.

هـ- استراتيجية الوعي الديني:

ثانياً: الأدوات والتكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

أ - الندوات.

ب- المناقشة الجماعية.

ج- الإعداد المهني للمخطط الاجتماعي أثناء الدراسة وأثناء العمل.

سابعاً: الأساس السابع: الأدوار المهنية والمهام التي يؤديها المخطط الاجتماعي لمواجهة مشكلات التطوير وهي:

١- دوره كفني من خلال تنمية الأفكار وما يقابلها من ممارسات والموائمة بين الحوار والحاجات.
٢- دوره كخبير بتزويد المجتمع بكافة المعلومات والمصادر عن المناطق العشوائية للأجهزة المتخصة.
٣- دوره كمنشط من خلال تشجيع الأسر في المناطق العشوائية على المشاركة في عملية التطوير.
٤- دوره كمرشد من خلال توصيل خبرة يطلبها أرباب الأسر في المناطق العشوائية.
٥- دوره كوسيط اتصالي بأن يكون المخطط حلقة اتصال بين أرباب الأسر في المناطق العشوائية والأجهزة القائمة بتطوير المناطق العشوائية.
٦- يقوم كمقوم من خلال استخدامه لمصادر المعلومات والمناقشات وتقويم الجهود المجتمعية.
٧- العمل على متابعة الخطط والبرامج المنفذة في المناطق العشوائية.
٨- القيام بجمع وتحليل البيانات التي تتعلق بمشكلات تطوير المناطق العشوائية.
٩- يقوم المخطط الاجتماعي بتقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها.

١٠- يساعد المخطط الاجتماعي الجهاز التخطيطي للقيام بمسئولياته.
١١- مساعدة أهالي المناطق العشوائية من إدراك احتياجاتهم.
١٢- المساعدة في إقامة شبكة اتصال بين المواطنين والجهات التنفيذية.
١٣- القيام بمتابعة الخطط لتطوير المناطق العشوائية.
١٤- تدعيم القيادة المحلية لمساعدتهم على ممارسة أدوارهم التنفيذية.
١٥- يقوم المخطط الاجتماعي بمتابعة مشروعات تطوير المناطق العشوائية.

تدريبات

١- تناول تاريخ المناطق العشوائية فى مصر؟

٢- من أسباب وعوامل ظهور المناطق العشوائية.....

٣- تعرف المناطق العشوائية بانها .....

٤- من أنماط وصور النمو العشوائي.....

٥- من الآثار المترتبة على النمو العشوائي.....

٦- من خصائص وسمات المناطق العشوائية.....

.....

٧- خطوات ومراحل التخطيط لتطوير العشوائيات بصعيد مصر هي.....

.....

.....

٨- من معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية.....

.....

تدريب عملي

١- اقترح بعض الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

.....

.....

.....

.....

.....

٢- اقترح تصور لدور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

القضية الثانية

التخطيط الاجتماعي وقضية الهجرة غير الشرعية

محتويات الفصل:

- مقدمة.
- المنظور التاريخي للهجرة الشرعية.
- مراحل الهجرة عبر التاريخ.
- مفاهيم الهجرة غير الشرعية.
- أنواع الهجرة غير الشرعية.
- أسباب الهجرة غير الشرعية.
- آثار الهجرة غير الشرعية.
- المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية.
- الحلول التخطيطية المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- المراجع.

أهداف الفصل:

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل بنجاح يصبح الطالب قادرا علي تحقيق هذه الأهداف:

١- معرفة المنظور التاريخي للهجرة الشرعية.

٢- دراسة مراحل الهجرة عبر التاريخ.

٣- تحديد مفاهيم الهجرة غير الشرعية.

٤- التفرقة بين المهاجرين والمتنقلين.

٥- المقارنة بين المهجَرين والمهاجرين.

٦- معرفة أنواع الهجرة غير الشرعية.

٧- تحديد أسباب الهجرة غير الشرعية.

٨- التفرقة بين العوامل الدافعة (الطاردة) والعوامل الجاذبة.

٩- تحديد الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.

١٠- تحديد الأسباب والدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

١١- فهم الآثار المترتبة علي الهجرة غير الشرعية.

١٢- تحديد المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية.

١٣- اقتراح الحلول التخطيطية المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

١٤- وضع آليات تخطيطية لمواجهة والتصدى للهجرة غير الشرعية.

الخريطة الذهنية للفصل:

من خلال الخريطة الذهنية لهذا الفصل يصبح الطالب قادرا علي فهم واستيعاب عناصره:

مقدمة:

تتعدد الظواهر وتتداخل وتتطور في كل مرحلة زمنية معينة حسب الظروف والمعطيات التي تشكلها، وحسب الأوضاع التي يفرضها الواقع التي يساهم في تشكيله بنو الإنسان.

وتتميز حقبتنا التاريخية المعاصرة بتنوع الظواهر الاجتماعية واختلافها، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت عدة ظواهر تهدد الكيان البشري والإنساني بسبب تنوع المصالح الإنسانية وتداخلها، ومن المشكلات التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن والاستقرار الهجرة غير الشرعية التي ازدادت تفاقماً، وانتشارا منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن متخذة أشكالاً جديدة غير معروفة سابقاً.

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي برزت منذ نهاية التسعينيات قد بدأت تشكل تهديداً خطيراً بشكل يؤثر وينعكس على سياسات الدول ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار وتوتر العلاقات السياسية، وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جداً.

وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل مسببات انتشار هذه الظاهرة كما سيتم التركيز على الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، والتخطيط الاجتماعي لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية.

اولا المنظور التاريخي للهجرة الشرعية:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد بل هي ظاهرة بدأت منذ ستينات القرن الماضي ولم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظراً لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ومع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبني إجراءات قانونية تهدف إلي الحد من الهجرة غير الشرعية، وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها.

مراحل الهجرة عبر التاريخ:

١- **المرحلة الأولى (قبل ١٩٨٥):** خلال هده المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم القواعد في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.

٢- **المرحلة الثانية (١٩٨٥-١٩٩٥):** تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام ١٩٩٠م المخصصة لـ "حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام ١٩٩٨م، ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد

ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

٣- **المرحلة الثالثة (١٩٩٥-إلى الآن):** أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية والتي تلجأ للحيل للالتحاق بالدول الأوروبية بدون وجه قانوني.

ثانيا مفاهيم الهجرة غير الشرعية:

الهجرة في القران الكريم:

ورد مصطلح الهجرة في القران الكريم، حيث قال الله تعالي في سورة النساء ((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً))، وقال تعالي أيضاً ((قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)).

الهجرة في السنة النبوية:

وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمريء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى اللّه ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) رواه الشيخان (البخاري ومسلم).

الهجرة في اللغة:

إن كلمة هجرة جاءت في **اللغة العربية** من (الهَجْرُ) ضد الوصل، والاسم (الهجْر) و(المُهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، و(التّهَاجُر) التقاطع.

وتعرف الهجرة في **لسان العرب** لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض، فالهجرة في اللغة تعني الترك والمغادرة ويقال هجر الشيء إذا تركه، ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الانجليزية فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي أي أنه يشير إلى حركة الهجرة والمغادرة أي النقلة إلى الخارج فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال.

ويعطي **قاموس ويبستر** الي ثلاث معاني للفعل (هاجر) Migrate هي:

١- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

٢- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

٣- ينتقل أو يجول To Transfer.

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم فقد جاء في **معجم المصطلحات الجغرافية** مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في **المعجم الديمغرافي** الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفهاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعي مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

التعريف الإحصائي للهجرة:

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة:

تعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخري وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة، وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسيه ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية، والاجتماعية والسيكولوجية، والثقافية والسياسية وغيرها وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي والثقافي.

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية، أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسراً، ويمكن أن نطلق عليها الهجرة الإجبارية أو القسرية، وتلك التحركات التي تحدث طواعية فتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية.

والتعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة، والذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً، في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدنية وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يتضح أن هناك معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:-

١- **المعيار المكاني** إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة، أي الانتقال الدائم من بلد، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات

البلد، أو الموطن لا يعتبر هجره فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

٢- **المعيار الزماني:-** وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان، ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما، والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجراً.

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، وإنما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها، وكذلك أوصت بتقسيمها إلى الفئات التالية:-

١- **مهاجر دائم:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدول.

٢- **مهاجر مؤقت:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة، وينوي ممارسة مهنة داخلها، ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة، وذلك لمدة سنة أو أقل.

٣- **زائر:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة، ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة، ودخله مستمد من داخل الدولة، وكذلك من يعولهم.

٤- **مقيم عائد:** وطنياً كان أم أجنبياً بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.

وقد قررت هيئة الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء اعتبار التحركات التالية نوعاً من أنواع الهجرة:-

أ) سفر غير السياح، ورجال الأعمال، أو من يحملون جواز مرور.

ب) سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

ج) سفر غير اللاجئين أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة، ومن يعولهم.

المهاجرين والمتنقلين:

فالمهاجرون Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن، وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول كما أن هناك فارقاً واضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة، فالتنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي، وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى، وبالتالي تغير جذري في الحياة، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلده.

المهجَرين والمهاجرين:

لا يختلف مفهوم المهجَرين كثيراً في ماهيته عن مفهوم المهاجرين فهو يتفق معه في جميع جوانبه العريضة كما تناولناه، ولكنه تتضح فيه الجوانب المختلفة الآتية :-

(١) أن الأفراد هنا قد هجروا إجبارياً دون رغبتهم.

(٢) أن الهجرة هنا حدثت عن طريق خطة قامت بتنفيذها هيئة معينة، وأصبحت ملزمة بتحمل نتائجها، ومن ثم فإن المهجرين يلقون تبعة النجاح أو الفشل، وما قد يقع عليهم من ضرر، أو ما يصادفهم من صعوبات على عاتق الجهة المسئولة عن التنفيذ.

(٣) أنَ المهجرين دائماً ما يكونون ملتزمين بخطة التهجير، ولم يكونوا ليعطوا لهم حرية العودة، أو البقاء في أماكن إقامتهم.

أما فيما يخص ارتباط مفهوم الهجرة باللجوء ، فاللاجئ يعرف بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه، وأصبح محتاجاً إلى رعاية الآخرين، أي يشمل أي شخص ترك بلده حيث مولده إلى بلد آخر من أجل حمايته بسلطانها.

وتعرف الهجرة الشرعية بأنها: هى الهجرة التى تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من الموطن المقيم فيه أو الأصلة إلى الدولة المستقبلة، وتعرف اللاشرعية، عدم الشرعية Illegal timely هو ما لا يتفق مع أحكام القانون ويطلق على هذا المصطلح عادة على الطفل المولود من والدين غير متزوجين، وغير شرعى تعبر للإشارة إلى الأنشطة ضد القانون، والمعايير، والقيم، كما أن هذا التعبير شائع في الإشارة إلى الأفراد الذين يولدون من أباء غير متزوجين شرعياً، وتهريب المهاجرين: يقصد بها الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية ومنفعة مادية أو أى منفعة أخرى.

مفهوم الهجرة غير الشرعية :

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين، وطالبي حق اللجوء، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة، والهوية القومية، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها، وتقييدها.

تعرف الهجرة بأنها "حركة انتقال البشر من مكان السكن Place of Abode إلى مكان آخر يطلق عليه مكان الوصول Place of Destination لأي سبب سواء كان السبب اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً، وتخلف تلك لحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة بين المكانين وزمن الوصول الذي استغرقه.

وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها "انتقال العمالة انتقالاً غير رسمي، والتى يشجعها وجود المعايير والحدود السياسية المفتوحة بما يسهل من انتقال المهاجرين غير الشرعيين بحثاً عن فرص العمل فوجود مثل هذه الحدود هو الذي أوجد موقفاً غير رسمي حيال هذا النوع من الهجرة التى تؤدي إلى المخاطرة في الانتقال عبر الحدود.

وتقسم الهجرة إلى نوعين أو تصنف إلى:

١- الهجرة الداخلية وهي تغيير مكان الإقامة داخل الدولة.

٢- الهجرة الخارجية وهي التى تستلزم عبور الحدود السياسية الدولية.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها السفر عبر الحدود في شكل مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان مما يعرضهم لكثير من المخاطر كما هو الحال في المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهى الانتقال لمكان للمعيشة والعمل بدون إذن قانونى، وتعرف بأنها انتقال العمالة انتقالاً غير رسمى والتى يشجعها وجود المعايير والحدود السياسية المفتوحة بما يسهل من انتقال المهاجرين غير الشرعيين بحثا عن فرص العمل فوجود مثل هذه الحدود هو الذى أوجد موقفا غير رسمى بحثا عن فرص العمل فوجود مثل هذه الحدود هو الذى أوجد موقفا غير رسمى حيال هذا النوع من الهجرة التى تؤدى إلى المخاطر في الانتقال عبر الحدود، كما تعرف بأنها: السفر عبر الحدود من الموطن الأم في شكل مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة بما يعرض المهاجر للخطر طبقاً لأحكام القانون الدولى، وتعرف بأنها: التنقل غير المنتظم والسفر إلى دولة أخرى غير دولة المنشأ ودخول أرضها بصورة غير شرعية أو بدون أذن مسبق أو باستعمال وثائق سفر مزورة.

كما تعرف أنها تشير إلى السفر بطريقة غير مشروعة دون ترخيص يعطى المهاجر حق الإقامة والعمل في البلد المهاجر إليه، وتعرف بأنها الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الدولى أو الداخلى، وتعرف بأنها الهجرة عبر الحدود الوطنية في شكل مخالف للقوانين ودخول البلاد بصورة غير شرعية سواء عن طريق البر والبحر والجو، والمهاجر غير الشرعى هو الشخص الذى يتسرب بطريقة غير مشروعة عبر الحدود ولا يملك ترخيصا يعطيه حق الإقامة في بلد المهجر أو العمل بها الأمر الذى يعرضه إلى العديد من المشاكل مع سلطات البلدان المعنية والتى تنتهى به إلى السجن أو الترحيل.

وهناك من يرى أن الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق، حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولابد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية.

تعريفات الهجرة غير الشرعية بإلقاء الضوء على صور مهاجريها:

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة، وذلك بدون الوثائق، والتصاريح اللازمة، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدتها، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين، أو الغرباء غير الشرعيين، ويعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما.

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين:-

١- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات، أو السيارات، أو الشاحنات، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.

– الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة، أو لأسباب صحية، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

٣– الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.

٤– الدخول بصفة باحثين عن اللجوء، ثم لا يترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.

٥– الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

ثالثا أنواع الهجرة غير الشرعية:

١- **الدخول بطريقة غير مشروعة:** وهي هجرة عبارة عن تسلل دون إذن مسبق من السلطات الرسمية، وبشكل خفي إلى دولة مجاورة لأهداف معينة سيراً على الأقدام أو باستخدام وسيلة.

٢- **الخروج بطريقة غير شرعية:** بحيث يقيم المتسلل في دولة ثم يخرج منها مخالف لقانون هذه الدولة، وعادة ما يكون بسبب الهروب لارتكابه جريمة أو لأسباب أمنية.

٣- **التسلل المنظم:** وهو قيام شخص أو مجموعة من الأشخاص بتجاوز الحدود من دولة إلى أخرى، وغالباً ما يكون لمساعدة من طرف آخر لتحقيق هدف سياسي للقيام بأعمال تخل بالأمن في الدولة التي تسلل إليها، أو لتهريب الممنوعات أو المحرمات من أسلحة ومخدرات ونحو ذلك.أما عن أسباب التسلل من دول الجنوب وعلى وجه الخصوص الأفارقة فهو غالباً لأسباب اقتصادية والهدف من ذلك هو ترويج المخدرات والسلاح وممارسة الأعمال غير الأخلاقية ،أما فيما يتعلق بالهجرة القادمة من أفريقيا؛ فغالباً ما يقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بالمرور عبر العديد من الدول، ومن ثم يتسللون ليلاً عبر منطقة الحدود بالسير على الأقدام، مع استخدام عصابات التهريب والتسلل

بأنواعها وسائل اتصال مثل جهاز الثريا، وعند مقدرتهم على تجاوز منطقة الحدود، يستخدمون السيارة التابعة للشخص الذي يقوم باستقبالهم.

٤- **الهجرة الداخلية:** تشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى فى نفس هذا المجتمع وتنقسم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

أ) هجرة من إقليم إلى أخر أو من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة بين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

ب) هجرة ريفية حضرية وهى أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التى يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمركز جذب.

٥- **الهجرة الخارجية:** تشير الهجرة الخارجية إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع أخر وذلك طلباً للعمل أو فراراً من الاضطهاد أو بدافع تطلع لفرص أحسن وأفضل فى الحياة أو غيرها.

٦- **الهجرة الإرادية أو الاختيارية:** تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التى يقوم بها الأفراد أو الجماعات باختيارهم وإرادتهم بغير ضغط أو إجبار رسمى.

٧- **الهجرة الإجبارية:** وهى الهجرات القهرية التى يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة طبيعية أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن أو تنظيمية أو سياسية.

٨- **الهجرة الدائمة:** وهى التى لا تتبعها أى رغبة فى العودة إلى محل الإقامة الأصلية ثابتة إذ يعتمد المهاجر إلى ترك منطقة إقامته المعتاد نهائياً والاستقرار فى المنطقة أو الدولة المهاجر إليها.

٩- **الهجرة المؤقتة:** حيث يهاجر الأفراد أو الجماعة إلى وطن جديد بشكل مؤقت بغية التحصيل العلمى أو تحسين الوضع المعيشى أو لأسباب سياسية ولكن يعود إلى وطنه الأصلى فى نهاية المطاف وهذا النمط من الهجرة له خطورة كبيرة على المجتمع العربى وله بعض الفوائد.

١٠- **الهجرة الفردية:** هى التى تحمل الأفراد منفردين قريباً أو بعيداً من أمكنة سكنهم الأصلية وذلك لسبب أو أخر من الأسباب.

١١- **الهجرة الأسرية:** عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلى والاستقرار فى المهجر يصطحب أسرته إلى بلد المهجر وهذه الأخيرة ستعمل بلا شك على التخفيف من قسوة الغربة.

١٢- **الهجرة الجماعية:** يشترك فيها حملة أفراد أو أسر وهى على العموم تنجم عن كارثة طبيعية كهجرة أهل أغادير فلا المغرب عام ١٩٥٤، وتنجم على أثر الزلزال أو هجرة أبناء مناطق نكبتع بالفيضان كما حدث فى بنجلاديش أو فى سبيل تحقيق مشروعات اقتصادية كهجرة أبناء الغمر أو فى سد الفرات فى بعض الأحيان تنجم عند اعتداء سياسى كهجرة الأرمن والفلسطينيين إلى البلاد العربية.

رابعا أسباب الهجرة غير الشرعية:

إن الدراسة والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية، إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب، ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد تلقي قدراً كبيراً من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية، وسواء أكانت في المجتمع المهاجر منه أو المجتمع العابر منه أو المجتمع المهاجر إليه، وكذلك للمهاجرين أنفسهم.

وهذا يعني أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة والمتداخلة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية والديموغرافية التي تتحكم فيها، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المستقبل، وتتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية، وذلك نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الخدمة الاجتماعية يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة، ومن هذه الاسباب ما يلي:

١- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غُلبت على أمرها.
٢- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين.
٣- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية.
٤- النمو السكاني.
٥- الأزمات الاقتصادية.

وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة وهي:
١- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).
٢- عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).
٣- العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور)، وهكذا تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنَ العلماء قد قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، وما يؤديانه من دور بارز بصفتهما محركين أساسين لظاهرة الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير شرعية على النحو التالي:-

أولاً العوامل الدافعة (الطاردة) Push:-

هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت، وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم، وبذلك سنقوم بتوضيح هذه العوامل على النحو التالي:

العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة

السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت، ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال، كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية.

حيث الاضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وأفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكتمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبلاً طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير. وفي المقابل، يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إنْ وجدوا فيها موطئ قدم ستتغير حياتهم بالكلية.

العوامل الاقتصادية:

ينظر أصحاب التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، وأن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة والتضخم وقلة فرص التوظيف، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً)، علاوة على ذلك، فإن البيانات الخاصة بالحوافز الاقتصادية كشفت عن أنه في كثير من الأحوال تكون تلك الحوافز الاقتصادية هي الأمر القاطع والمسبب للهجرة، حيث إن التباين في المعيشية للسكان في الدول المرسلة من جانب، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة، كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة، قليلاً ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي.

حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات جنوب المتوسط وأفريقيا، وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم تستوعبها سوق العمل، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لاسيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية، وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتعاظم الاحتكارات، ووجود خلل جسيم في توزيع الثروة، أو في تساقط ثمار التنمية على القاعدة الغالبة من السكان.

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، وأن انتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشاً عن مورد رزق ليحقق غايته، فتعتبر الدوافع الاقتصادية من أقوى الأسباب لدى المهاجرين بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية من فقر ومجاعات وتناقص فرص العمل الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع، والهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى.

العوامل الاجتماعية:

يرتبط تارة بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، وتارة أخرى بانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لا سيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر، ويزيحون عمداً قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسٍ وفواجع.

العوامل النفسية:

لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يلعب سماسرة الهجرة عليه، حيث يضيق بعض الشباب بطبيعة الحياة في بلدانهم، في ظل امتلائهم بشعور جارف بأنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، ينسحب على نظرتهم إلى الآتي في حياتهم الخاصة.

ثورة الاتصالات والإعلام الجديد:

حولت هذه الثورة العالم إلى غرفة صغيرة، وجعلت قطاعات عريضة من شباب دول العالم الثالث على دراية بأنماط العيش في المجتمعات المتقدمة، ويقارنونها بما يكابدونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة، لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من أفريقيا، وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص السكان في القارة العجوز، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصاً متاحة أمام المهاجرين.

عوامل أمنية:

ومن أهمها ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، مما يدفع إلى التسلل من اجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، وقيام المتسلل بارتكاب جريمة في بلده، فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء، ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوي أمني عال ليتسلل إليها، وربما تختلف الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما بين عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، غير أن غالبية المراقبين يعتقدون أن البطالة تمثل المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة فهي تمس عددا كبيراً من السكان وخاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية وبالتالي تمثل الهجرة الطريق الوحيد للحصول على فرص عمل جيدة وبدائل أفضل في دول أكثر تقدماً. ويأتي عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في عدد من الدول، سواء العربية أو الأفريقية، ليضيف عنصراً آخر مهما وراء تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تفر أعداد كبيرة من المواطنين من بلادهم بحثًا عن الاستقرار وحياة أفضل قد تتحقق لهم في الدول الأوروبية .ومنذ عام ٢٠١٤، فرّ نحو ٥٠ مليون شخص من بلادهم، بما في ذلك الأفارقة والشرق أوسطيين إلى أوروبا، ومن بينهم الروهينجا المسلمين الذين فروا من بورما، إلى أجانب فرار أفراد من أمريكا الوسطى يتم تهريبهم إلى الولايات المتحدة، والمدنيين الفارين من العنف في أفغانستان، والعراق، والباكستان، وفلسطين، وسوريا، والصومال، واليمن.ونظرًا للخطورة القصوى التي باتت تشكلها الهجرة غير الشرعية، يسلط المراقبون الضوء على أهمية التصدي لهذه الظاهرة سواء من قبل الدولة المصدر أو الدولة المستقبلة مؤكدين أن أفضل طرق لوقف هذه الظاهرة تتمثل في مكافحة المهربين الذين يقومون

بعرض خدماتهم ويشجعون الهجرة غير الشرعية، هذا بالتزامن مع تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تشكل مصدرا للهجرة وذلك من خلال مشروعات إنتاجية يتم توطينها في هذه المناطق لتغني مواطنيها عن السعي إلى الهجرة، كما يؤكد هؤلاء المراقبون أهمية مواجهة هذه الظاهرة بإجراءات جماعية والتنسيق بين مختلف الأطراف لضمان نجاح التصدي لهذا التدفق الهائل من المهاجرين واللاجئين نحو القارة الأوروبية، ويلاحظ أن الغرب الذي ارتفعت درجة قلقه من الهجرة العربية والأفريقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا يهتم كثيرا بحجم هذه الآثار السلبية، بقدر ما يبذله من جهد للعناية بأساليب أمنية متطورة من شأنها أن تخفض من احتمال دخول المهاجر العربي والأفريقي الى هذه البلاد بطرق مشرفة. ولا يتوقع أن تؤد مثل هذه الاستراتيجية لمعالجة مشكلة الهجرة العالمية التي تتطلب تعاون دولي يأخذ في الحسبان متغيرات هامة تتجاوز حدود المتغيرات المتصلة مباشرة بظروف المهاجر في البلد المصدر للهجرة والمستقبلة لها.

ثانياً العوامل الجاذبة:

مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، ولا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية، أو حتى مجرد تصور، وإن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى، كما أن من أهم عوامل الجذب، والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي:

١- **التقدم الحضاري والثقافي:** حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

٢- **توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات:** حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشؤ المصانع وتطورها، وفي

مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب.

٣- **التضاريس الطبيعية:** وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالباً ما يدفع بالناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام، ولأسباب صحية، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أم غير الشرعية، والتي تكون في الغالب هي نفس العوامل، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة، كذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي فيضطر المهاجر الأفريقي إلى مواجهة أخطار الصحراء، وأهوال البحر الأبيض المتوسط في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يدفن في الصحراء، أو يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون الأفريقية أو الأوروبية، وإلى جانب العوامل الجاذبة الاقتصادية هذه نجد عوامل الجذب السياسية، حيث إمكانية الحصول على اللجوء السياسي وأيضاً توفر الحريات وإشاعة روح الأمل والاطمئنان يعد من أهم العوامل الجاذبة للهجرة، حيث إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة هو وجود هامش كبير من الحرية للأفراد ، حيث إنَ الاستقرار السياسي، وعدم انتشار الفوضى هي من أهم مميزات هذه المجتمعات، أما فيما يخص العوامل الاجتماعية والنفسية الجاذبة.

وأيضاً نجد أهمية عوامل الجذب الجغرافية، حيث إنَ المناخ الملائم يشكل عامل جذب للهجرة، وأيضاّ المظهر الطبيعي الممتاز، والتقدم التكنولوجي، وتحسن وسائل المواصلات، وفيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية الجاذبة فإن كافة التقارير والإحصاءات السكانية تؤكد على انخفاض معدل الخصوبة في الدول الأوروبية، وارتفاعها في دول العالم الثالث، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الأوروبية

إلى مزيد من المهاجرين، ومما ساعد على الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي أن سكان الدول الأوروبية يعانون من التقدم في السن الناتج عن ارتفاع متوسط العمر.

وهناك العديد من الأسباب والدوافع التى تدفع الشباب المصرى إلى القدوم على الموت عن طريق الهجرة غير الشرعية هى الأسباب متمثلة فيما يلى:

أ- الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

١- البحث عن فرص العمل بعدما أغلقت جميع الأبواب والفرص داخل المجتمع.

٢- الرغبة في الكسب والثراء السريع والانبهار بالمال الوفير دون تعب أو مشقة.

٣- التباين في المستوى الاقتصادى بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

٤- تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التى لازالت تعتمد في افتقادها على الفلاحة فقط.

٥- ضعف التخطيط في مجال التنمية والقوى البشرية وضعف التكامل والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٦- تقلص سوق العمل الخليجى أمام العمالة المصرية.

٧- تطبيق العلاقة بين المالك والمستأجر الذى أدى إلى ارتفاع أيجار الأراضى الزراعية ارتفاعاً كبيراً بينما أنخفض العائد من الزراعة مما أدى إلى هجرة أبناء الريف.

٨- ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

٩- تأكل الرقعة الزراعية والتوسع العمرانى حيث تأكل حوالى مليون ونصف فدان من الأراضى خلال العقود الثلاثة الماضية وارتفاع سعر الإيجار وتفاقم مشكلة المياه.

١٠- تقصير الشباب أصحاب رحلات الهجرة الناجحة في إقامة مصانع تعود بالنفع على أبناء قراهم وتساهم في الحد من البطالة.

١١- اقتصار توزيع الأراضى المستصلحة والصحراوية على أصحاب النفوذ في الدولة واعتماد هذه الأراضى على الميكنة الحديثة أكثر من استخدام الأيدى العاملة مما ساهم في مزيد من البطالة في الريف.

١٢- سياسات تحرير السوق واعتماد السوق المصرى على بعض السلع المستورة الأرخص مما أدى إلى ضعف الإنتاج المحلى.

١٣- عدم مواكبة صغار الفلاحين للتطور في السوق الحر في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادى.

ب-الأسباب والدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

١- حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وزيادة الوعى بهذه الفوارق.

٢- الوجاهة الاجتماعية التى تضيفها الهجرة إلى الدول الأوربية على المهاجرين والنجاح الذى حققوه في جمع الثروات بجعلهم كنماذج ملهمة للطموحين للهجرة.

٣- بريق الحرية في أوربا في إطار العولمة وسهولة الاتصال بالخارج واكتساب خبرات جديدة وسهولة الحياة التى يتوقعها في الدول الأوربية وجاذبية الحرية.

٤- تغيير نسق القيم فترجع هجرة الشباب إلى تحول النسق القيمى للشباب واختفاء قيم الكفاح والمثابرة وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل في قيم الكسب السريع والسعى وراء الثراء الأكثر دون معاناة.

٥- المعاناة التى يعيش فيها قطاع الشباب والتى تدفعه إلى المغامرة بحياته في الهجرة بطرق غير شرعية وهو على وعى بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته.

٦- تراجع وتقلص الهجرة الشرعية خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر حيث أصبحت منطقتنا مشبوهة سياسياً وتوصف بالإرهاب الأمر الذى أدى إلى غلق أبواب الدخول إلى كثير من الدول الأوربية بطريقة شرعية.

٧- الضمور الديموجرافى في الدول الأوربية فهى تمثل عامل جذب.

٨- مسئولية الأسرة في التنشئة التى جعلت من الشباب المصرى شبابا رخواً وليس صلباً يتحمل المسئولية فهناك خلل في أسر هؤلاء الشباب الذين يتوجهون ويتطلعون إلى السفر ولو بطرق غير شرعية ويعرض نفسه وحياته للخطر.

٩- عدم وجود طموح لدى الشباب وصبر للتكيف مع وضعه الاقتصادى وظروفه الاجتماعية والعمل بإمكاناته المتوفرة لديه.

١٠- انبهار الشباب بالغرب حيث ينبهر الباحثين عن الثراء بأى ثمن بالحضارة الأوربية.

١١- الثقافة الفاسدة وما ينتج عنها من تصور الشباب بأن الثروة هى الأمل الوحيد للحياة الكريمة.

ج- الأسباب والدوافع القانونية للهجرة غير الشرعية:

١- ضعف عقبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة لنص المواد ٢١٦، ١٢٧، ٢١٨.

٢- ضعف عقوبة مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية ينص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وهى الحبس مدة لا تزيد عن ٣ شهور وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو أحدة العقوبتين.

٣- أفعال الوساطة في تسفير المواطنين للخارج لا تخضع لتجريم رادع وتندرج تحت مفهومها مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع.

٤- تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج في كثير من الحالات على أنه ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دولة أجنبية أثناء تسللهم بطرق غير مشروعة.

٥- عدم وجود قوانين صارمة للتصدى لسماسرة السوق الذين يتقاضون أموال طائلة من كل شاب يريد السفر.

خامسا آثار الهجرة غير الشرعية:

تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب الأهلية، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال.

الآثار الإيجابية:

– تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها.

– استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة، لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيد عاملة، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله.

– قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي.

الآثار السلبية:-

– حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي.

– قد تنطوي الهجرة المتجهة إلى قلب الوطن على بعض النواحي الاستغلالية والاستعمارية.

– تؤثر الهجرة الخارجية على الوحدة القومية.

– استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس.

– أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى الخارج، وهذا قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سيئاً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها، ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة.

الآثار السياسية:

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض، وخارج الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تؤثر على العلاقات السياسية، وبالتالي تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الوصول، متمثلاً في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة.

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة في دول الاستقبال، وتنتج المعاملة التفضيلية في دول الاستقبال للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسي لجالياتها في الخارج، وفي مساعدتها في الحصول على أفضل شروط للعمل، ويتحقق ذلك للجاليات التي تحصل على المعاملة التفضيلية بالطبع على حساب الجاليات الأخرى عادة، والحصول على معاملة تفضيلية يتحقق على أساس قوة، وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.

الاثار الاجتماعية:

من الاثار الاجتماعية الخطيرة والمتعددة، امشكلة الاندماج حيث تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد

في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة؛ حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربية والإسلامية".

الآثار الصحية:

تتمثل الآثار الصحية المرتبطة بتسلل المهاجرين غير الشرعيين في قيامهم ببعض الممارسات التي تؤدي إلى أضرار صحية في غاية الخطورة لا يقتصر خطرها على أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم، وربما يتجاوز ذلك إلى كافة أنحاء المجتمع خاصة أولئك الذين يحملون أمراضاً معدية من بلادهم، ومن ضمن الآثار الصحية ،الامراض الجنسيه :أبرز مثال على ذلك الأمراض الجنسية، حيث تشير التقارير إلى أن بعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة قي تلك الأحياء مصابات بأمراض جنسية.

الآثار الاقتصادية:

لا تقل الآثار الاقتصادية المرتبطة بمشكلة المهاجرين غير الشرعيين أهمية من حيث خطورتها على الأمن الوطني عن بقية الأبعاد وهذه الآثار كما يلي:

١- **التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غر الشرعية:** من خلال تتبع التقارير المنشورة المرتبطة بمشكلة الهجرة غبر الشرعية يتضح أن هذه المشكلة لا يقتصر تأثيرها على النواحي الاجتماعية والأمنية للمجتمع؛ بل يتجاوزها إلى النواحي الاقتصادية أيضاً وتتمثل هذه التكلفة في أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية بدءا من القبض على المتخلفين ومروراً بحجزهم وانتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يملكون قيمة التذاكر، كما

أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالباً للمحتجزين منهم حلى يتم ترحيلهم، ونظرا للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات، وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن.، أما البعد الأخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعفي الأجروهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى.وفي المقابل لا يدرك المواطن خطورة القيام باستخدامها هؤلاء، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من نخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على ممارستها، وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس منى المواطنين.

٢- **التحويلات العالمية للمهاجرين غير الشرعيين:** ومن بين الآثار الاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين هو قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة، والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

الآثار الأمنية:

ولقد اتضح من الأحداث الأمنية التي تنشرها الصحف يومياً بان ارتفاع نسبة المتخلفين أدى إلى تفاقم المشكلة الأمنية، وبالأخص التي لا تجد عملاً وبالتالي تحاول أن تعوض فترة التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع وارتكاب الجرائم خصوصاً الجرائم الأخلاقية والجنسية.

المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية للشباب:

يترتب على الهجرة غير الشرعية عدد من المخاطر على كلاً من الشباب المهاجر والأسرة والمجتمع (الدول المرسلة) ودول الجذب (البلاد المستقبلة) هذه المخاطر متمثلة فيما يلى:

المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية التى يتعرض لها المهاجر:

١- تدفع الهجرة غير الشرعية الشباب إلى العزلة والشعور بالغربة والاغتراب التى ترديه في بعض الأمراض النفسية والعقلية والانحرافات السلوكية.

٢- التعرض للفشل والخسارة الناجمة عن الغرق أو الموت في البحر أو القبض عليهم وترحيلهم من جديد أو إيداعهم في السجون، كما يتعرضوا إلى الخطر بإهانة كرامتهم.

٣- يتورط هؤلاء الشباب في ممارسات وأنشطة غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء المحترفين الذين يساعدوهم في الهجرة مثل المخدرات والدعارة كما تشل هجرتهم بطريقة غير شرعية إثارة رد فعل كبيرة ضدهم في البلاد التى هاجروا إليها.

٤- التعرض لمخاطر أخلاقية متمثلة في فقدان الهوية وفقدان الجنسية وفقدان الكرامة وفقدان القيمة والمعاملة اللاإنسانية.

٥- التعرض لمخاطر نفسية مثل الشعور بالقلق والخوف والاضطهاد من بعض العناصر داخل المجتمع والضياع لعدم تحقيق أهدافه.

٦- التعرض لمخاطر صحية مثل الإصابة بعدد من الأمراض الخطيرة كالإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائى وهذا بالإضافة إلى أنه يصبح مصدر للعدوى بهذه الأمراض مما يزيد الأمر خطورة.

٧- التعرض لعدد من المخاطر الجسدية مثل التعرض للتعذيب في حال القبض عليه والقتل من جانب بعض المتعصبين.

٨- التعرض إلى الوقوع كفريسة للاستغلال والابتزاز من جانب عصابات الجريمة المنظمة في عمليات الدعارة وتجارة الأعضاء البشرية مقابل مبالغ زهيدة كما يتعرضوا إلى إجراءات بوليسية والنظر إليهم على أنهم مجرمون الأمر الذى يحرمهم من حقوقهم الأساسية وتوفير الرعاية الصحية لهم ولأبنائهم.

مخاطر مترتبة على الهجرة غير الشرعية للشباب تؤثر على الأسرة:

١- مخاطر مالية حيث تتعرض هذه الأسر إلى الاستغلال من جانب السماسرة وبيع الموارد التى تعتمد عليها في حياتها اليومية والاقتراض من البنوك والآخرين والوقوع في دائرة الديون.

٢- تفكيك الأسرة حيث تتعرض إلى مخاطر فقدان الدفء العائلى والأسرى وبالتالى يترتب عليها انهيار الأسرة.

٣- انحراف الأبناء حيث يتعرض الأبناء داخل هذه الأسر إلى التشرد نتيجة عدم الاهتمام بهم والرقابة عليهم والتسول نتيجة غياب العائل الأساسى لهم والوقوع في دائرة الأحداث نتيجة عدم وجود القيم والمثل.

٤- عدم رعاية الأبناء نتيجة فقدان العائل الأساسى لها وقد تتعرض الأم للترمل أو الطلاق.

مخاطر الهجرة غير الشرعية على المجتمع (المرسل) الذي يهاجر منه:

١- تؤثر الهجرة غير الشرعية في تركيب السكان من حيث النوع والعمر وبالتالى من حيث الخصوبة والزواج إذ أنه غالبا ما يكون المهاجرون من الذكور الأمر الذى تزيد معه هذه النسبة في البلاد المستقبلة وتنخفض في البلاد المرسلة للمهاجرين.

٢- تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أهم الأسباب في تفشى مرض الإيدز حيث يعود المهاجر محمل بالمرض وهذا ما كشفت عنه دراسة علمية أجرتها مختصة نفسانية جزائرية بمناسبة اليوم العالمى للإيدز أن الهجرة غير الشرعية تعد أهم ثلاث عوامل تتسبب في زيادة عدد المصابين بمرض الإيدز إلى جانب تجارة المخدرات والدعارة.

٣- تؤدى الهجرة غير الشرعية إلى خلق ظاهرة وجود أطفال قصر سن ١٣ سنة إلى أقل من ١٨ عاما بين هؤلاء المهاجرون وهذه الظاهرة تنبه المجتمع المصرى إلى وجود خلل كما يحتاج المواجهة من خلال تضافر الجهود.

٤- المخاطر الاقتصادية: حيث يتأثر سوق العمل نتيجة للهجرة غير الشرعية بسبب هجرة الشباب في سن الإنتاج مما يؤدى إلى استنزاف موارد المجتمع من الأيدى العاملة المدربة الماهرة.

٥- المخاطر الاجتماعية: يتعرض المجتمع إلى انتشار ما يسمى بالجريمة المنظمة وغياب القيم والعادات وتواجد بدل منها قيم وعادات سيئة وسلبية وانتشار الثقافة الفاسدة.

٦- المخاطر السياسية: حيث يتعرض المجتمع لعدد من المخاطر السياسية مثل توتر السياسة الخارجية وذبذبة العلاقات الدولية نتيجة اعتبار مصر مشجعة للهجرة غير الشرعية والدخول في صراع مع دول الجوار وتبادل الاتهامات.

٧- مخاطر أمنية: حيث يترتب على الهجرة غير الشرعية عدد من المخاطر الأمنية متمثلة في انتشار المحسوبية داخل المجتمع لصالح دول أخرى وعدم استقرار الأمن القومى وعدم السيطرة على الحدود والقدرة على تأمينها والأضرار بسمعه مصر دولياً.

سادسا الحلول التخطيطية المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية على اختلاف مسمياتها يأخذ أهميته الواسعة في الآونة الأخيرة ويشكل هاجساً للاتحاد الأوروبي فهو يثبت وجوده على كل الأصعدة خاصة بعد التقائه مع تعاريف (الإرهاب) التي ربطت في أجزاء كبيرة مع هذه المجموعات، وإن الحل المطروح الآن يطغى عليه الجانب الأمني ولا يشكل حلاً ناجعاً للمشكلة، إذ لا شك أن حكومات الدول التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم، إن عجزها عن تحقيق التنمية وتأمين العيش الكريم والاستقرار لمجتمعاتها هي من الأسباب الكامنة وراء هذه الهجرة ومع ذلك فإن هذه الدول ليست وحدها من يتحمل ذلك. فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة واعية متأنية لجذور هذه المشكلة وإيجاد الحلول الممكنة والناجعة لمعالجة هذه الظاهرة وخلق وتطوير برامج تنموية في الدول التي يأتي منها المهاجرون وتمكينهم من فرص عمل وكذلك يتطلب وضع استراتيجيات على مدى بعيد لمعالجة هذه الظاهرة .

استراتيجيات مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

١- أن تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي.
٢- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ.
٣- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التى تساهم في استقرار سوق العمل والهجرة في الدول الأوروبية.
٤- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود.
٥- ضرورة التعاون لتنفيذ مشروع حملة قومية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصري لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.
٦- ضرورة قيام الحكومة بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التى هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج.
٧- تنظيم الأمن البحري في الموانى والمياه الإقليمية وفقاً لقوانين المنظمة.

دور المجتمع الدولي فى مكافحة الهجرة غير الشرعية:

منظمة العمل الدولية والعمال المهاجرين:

تأسست منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى قبل تأسيس الأمم المتحدة، وهي اليوم وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هدفها تعزيز الحقوق في العمل كما هو واضح في الشعار: عمل لائق للرجال والنساء كافة، وترتكز هذه المهمة على فهم العلاقة المعقّدة بين حقوق العمل والعدالة الاجتماعية، وشروط "السلام الدائم، والتطور والازدهار.

وإن منظمة العمل الدولية هي هيئة اللأمم المتحدة الوحيدة التي لها تفويض دستوري واضح لحماية العمال في وضع الهجرة الدولية للعمل، وقد تمّ إعادة التأكيد على هذا المفهوم في إعلان فيلاديلفيا عام ١٩٩٤، وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨.

واعتمدت منظمة العمل الدولية أكثر من ١٨٠ معاهدة تتعلّق بمسائل معينة حول قضايا عمالية محددة، بما فيها تلك التي تتناول بشكل خاص حقوق العمال المهاجرين، بالإضافة إلى تلك المعاهدات الملزمة قانوناً، دوّنت منظمة العمل الدولية معايير غير ملزمة تتخذ شكل "توصيات".

وقد شاركت منظمة العمل الدولية بشكل فعّال في صياغة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي تعترف بالتعريف الذي تقدمه الاتفاقية للعمال المهاجرين وتعتبِر الاتفاقية وثيقة أساسية لحقوق العمال المهاجرين.

إتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمال المهاجرين:

اعتمدت منظمة العمل الدولية وثيقتين ملزمتين قانونياً بشأن العمال المهاجرين هما:

- الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة، ١٩٤٩ (رقم 97)
- إتفاقية العمال المهاجرين (أحكام إضافية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣).

تؤمن **اتفاقية العمال المهاجرين، ١٩٤٩** إطار عمل لتنظيم وحماية "هجرة اليدّ العاملة" في كافة مراحل عملية الهجرة، ويتوجب على الدول الأعضاء توفير المساعدة والمعلومات حول المغادرة، والسفر، والدخول بما في ذلك المساعدة الطبّية. عليها أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الحملات الدعائية المضلِّلة حول الهجرة والنزوح ولمنع طرد المهاجرين غير النظاميين.

وفي مفهوم هذه الاتفاقية، تعني عبارة "العامل المهاجر" شخصاً يهاجر من بلد إلى بلد آخر بغية شغل وظيفة بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص، وتشمل أي شخص يقبل قانونا بوصفه عاملاً مهاجراً (المادة ١١). وبالتالي، تنطبق على المهاجر النظامي (المادة ٨) ولا تنطبق على

عمال الحدود، والبحّارة، والفنانين أو غيرهم من أصحاب المهن الحرّة القصيرة المدة، أو المهاجرين الأجانب الذين يعملون لحسابهم الخاص.

تستوجب الاتفاقية من الدول الأعضاء منح معاملة مساوية للعمال النظاميين المهاجرين لجهة شروط العمل، والانتساب إلى نقابات العمال والتمتع بمنافع المفاوضات الجماعية؛ والمسكن، والضمان الاجتماعي، وضرائب التوظيف، والاجراءات القانونية ذات الصلة بمسائل تمت الإشارة إليها في الاتفاقية (المادة ٦).

تضع **إتفاقية العمال المهاجرين (إجراءات إضافية)، ١٩٧٥**مقاربة شاملة لمعالجة هجرة اليدّ العاملة، إبتداءً من تعهد قامت به لحماية حقوق الانسان الأساسية لكافة العمال المهاجرين (المادة ١). تؤمن أدنى معايير حماية العمال المهاجرين النظاميين وغير النظاميين على السواء.

هذه الاتفاقية هي أول وثيقة دولية تُعنى بمشاكل تنشأ عن الهجرة غير النظامية. وهي تسعى إلى الحد من الهجرة السرّية والتوظيف غير الشرعي للمهاجرين (المادة ٣)، وتشجع على المحاسبة القضائية للمسؤولين عن "الإتجار بالقوى العاملة" (المادة ٥).

تتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء تأمين تكافؤ الفرص والمعاملة للعمّال المهاجرين الموثقين وأسرهم في ما يتعلق بالتوظيف والمهنة، والضمان الإجتماعي، والنقابات، والحقوق الثقافية والحريات الفردية واالجماعية (المادة ١٠). إلا أن هذا الحُكم لا ينطبق على عمال الحدود والبحارة والمتدرجين والأشخاص الذين يقصدون بلداً من أجل التدريب أو الدراسة والأشخاص الذين يقصدون بلداً لإنجاز مهام محددة (المادة ١١ (٢)).

بالإضافة إلى ذلك، تشدد الاتفاقية على أهية إستشارة منظمات تمثل الموظفين والعمال في ما يخص القانون، القواعد وغيرها من الإجراءات المدرجة في الاتفاقية والمصممة لمنع الهجرة التعسفية والقضاء عليها.

تدعو **توصيات العمال المهاجرين، ١٩٧٥** إلى التوسع أكثر في المعايير المشار إليها في الاتفاقية رقم 143، ضمن إطار عمل سياسة متماسكة حول هجرة اليدّ العاملة. وتسعى إلى تعزيز فعال لتكافؤ الفرص والمعاملة بين المواطنين والعمال المهاجرين المتواجدين بشكل قانوني ضمن أراضي الدول الأعضاء لجهة التدريب المهني والعملي، والأمن الوظيفي، وشروط العمل،

والعضوية في النقابات والأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، بالإضافة إلى شروط المعيشة، بما في ذلك المسكن، والخدمات الاجتماعية وفرص التعليم والحصول على خدمات التعليم والصحة (المادة ٢).

وتشجع التوصيات الدول الأعضاء على تأمين الاختيار الحرّ للوظيفة، والتنقل الجغرافي للعمال المهاجرين الذين أقاموا بشكل قانوني في البلد (المادة ٦(أ))؛ تأمين حلّ فعال للعمال المهاجرين غيرالنظاميين الذين يمكن جعل وضعهم نظامياً وكذلك للذين لا يمكن تنظيم وضعهم في الدولة، وتأمين معاملة مساوية بشأن بعض الحقوق الناشئة عن توظيف سابق أو حالي (المادة ٨)؛ وإعداد سياسة اجتماعية ملائمة للشروط والحاجات الخاصة بالعمال المهاجرين (المادة ٩)، وتعزيز جمع شمل الأسر (المادة ١٣) وتقديم المساعدة والمعلومات التي تساعد في التأقلم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد حيث سيتم التوظيف (المادة ٢٤).

١- الموقف الدولى:

إن الهجرة غير الشرعية تشكل مجالا للنصب والاحتيال من مافيا دولية تسعى لاستغلال ظروف المهاجرين الراغبين في الهرب من بلدانهم، نتيجة الصراعات أو بحثا عن فرص عمل أفضل، حيث يقع كثير من هؤلاء المهاجرين ضحية فساد أخلاقي ومالي وابتزاز وضحية عصابات تستغل ظروفهم وتلقي بهم في عرض البحر.على المجتمع الدولي والحكومات تيسير عمليات الهجرة والسفر لتقليل عمليات الهجرة غير الشرعية، ووقف نزيف الدم الذي لا يتوقف عبر الحدود وسواحل البلدان. لا يستطيع أحد أن ينكر الفشل الذريع واجهته معظم دول العالم في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقديم حلول شبه جذرية لهذه الظاهرة، ولكن هذا الفشل سببه هذه الدول نفسها، وأكبر مثال على ذلك دول أوروبا التي لا يوجد لديها نظام هجرة يقنن عملية اللجوء والهجرة، فدول أوروبا لا تتيح اللجوء إلا بطريقتين الطريقة الأولى عن طريق المفوضية التي لا تنجز الأمور بشكل كبير وهى معذورة بسبب ضغوط الأعداد الكبيرة عليها وبسبب قلة أعداد اللاجئين التي توافق عليها دول أوروبا لجلبهم إلى أوروبا عن طريق المفوضية، والطريقة الثانية اللجوء من داخل أرض الدولة الأوروبية التي يرغب الشخص في اللجوء إليها، في حين أن دول أوروبا لا تتيح اللجوء عن طريق سفاراتها أو قنصلياتها كأنها تقول للأشخاص عليك أن

تتركوا الموت في بلادكم ثم تذهبوا إلى الموت مرة أخرى من خلال قوارب الموت في البحر الشاسع قبل الوصول إلينا، ثم بعد ذلك ننظر هل نمنحكم حق اللجوء أم لا، وقد أجد كثير من الأشخاص قد ينتقد كلامي بقوله أن جميع الناس سيتوجهون إلى سفارات وقنصليات أوروبا من أجل اللجوء في حال أتيح اللجوء عن طريق سفارات وقنصليات أوروبا، هذا بكل تأكيد سيحدث ولكن أليس من الممكن لدول أوروبا أو للأمم المتحدة أن تقنن هذه العملية، بأن تجعل لكل دولة حصة مفروضة من اللاجئين، حتى لا نجد دول مثل إيطاليا وألمانيا والسويد يتحملان الحمل وحدهما، ودول مثل بريطانيا وسويسرا يصدعونا بحقوق الإنسان ثم ننظر لأعداد اللاجئين على أرضهم نجده لا يذكر، أما دول مثل أستراليا بدلا من التفكير في إجلاء اللاجئين إلى بابو غينيا الجديدة عليها أن تفكر في شئ مجدي في تسريع وتسهيل عملية اللجوء والهجرة إليها، وهذا ينطبق على كندا أيضا فمثلا شخص يفكر في الهجرة إلى كندا نجده ينتظر عامين حتى يكتمل ملف الهجرة الخاص به، فهل هذا منطقي، أما الولايات المتحدة التي أصبحت تنظر إلى الهجرة غير الشرعية بمنظور سياسي غير منظوره الإنساني هذا لن يفيدهم في شيء بل سيزيد من تدفق المهاجرين من المكسيك ودول أمريكا بشكل أكبر عليها، ولكننا أصبحنا نسمع في الفترة الأخيرة الكثير ممن ينادى بـ إصلاح نظام الهجرة في أمريكا فهل سيتحقق الإصلاح، أما السؤال الذي أشعر أنه يدور في أذهان كثير من الناس، حول تحاملي بشكل كبير على الدول الغربية وتناسى دور الدول العربية وخصوصاً الخليجية في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أقول لهم إن تحدثتم مع الميت ألف عام فهل يجيب. تختلف أسباب هذه الهجرة باختلاف الأهداف التي يسعى المتسللون لتحقيقها.

٢- الموقف الأمني الأوروبي:

إن هذا الموقف يرى ضرورة فرض مراقبة شاملة للشواطئ لمنع الهجرة بالقوة وذلك عبر تقديم دعم لوجستي لدول حوض المتوسط لزيادة فعالية قدرتها على مراقبة الشواطئ ودعم قدرات الحراسة والمراقبة على النحو التالي:

١- إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، حيث يحتجزون فيها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد تعرضت هذه المراكز لانتقادات العديد من المنظمات الإنسانية،

حاولت الدول الأوروبية باقتراح من ألمانيا نقل هذه المعسكرات إلى دول الشمال الإفريقي لكن الفكرة لم تلق قبولاً من هذه الدول.الترحيل، وهو يعني إرجاع ع المهاجر من حيث أتى وتشير الإحصائيات إلى أن من عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف لقوا حتفهم أثناء محاولاتهم العبور إلى أوروبا وذلك استناداً إلى إحصاءات منظمات غير حكومية.

٢- الاتفاق الأمني حيث أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة تعاون مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل المكافحة وذلك عبر الدعم اللوجستي وتنظيم الدوريات المشتركة ولكنها تظل محدودة ولم تقدم الحل المناسب من أجل وقف تيار الهجرة.

٣- تشديد الحراسة: لقد نفذت الدول الأوروبية المتعاونة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتأمين الحراسة والحماية لحدودها عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة وبناء جدار حدودي بعلو ستة أمتار مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية "المشروع الاسباني"

٤- إنشاء وكالة متخصصة لحراسة الحدود "فرونتكس" بداية من عام ٢٠٠٥ تعنى بحراسة الحدود لاسيما سواحل المتوسط وتعمل على وقف تدفق المهاجرين عبر تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء، إضافة إلى المعالجات الأمنية الوارد ذكرها تبنى الاتحاد الأوروبي.

٥- اجراءات أخرى أهمها بنك المعلومات الأوروبي الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع والعين لسهولة التتبع فيما بعد.

ان حل مشكلة الهجرة غير الشرعيه لا يتم ببساطه كما يتصور البعض،بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولى من كافة الاطراف اخذة بعين الاعتبار وضع خطط امنيه واستراتيجيه وقانونيه وإعلامية لمعالجة هذه الظاهرة على ان تأخذ الخطة الاعتبارات التالية:

١- تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات فى العالم الثالث والدول الفقيرة والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الادوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة

والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على ادلة لوضع اسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة.

٢- انشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.

٣- معرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

٤- تعزيز آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي اطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

٥- تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الاستخبارتية .

٦- التعاون المشترك بين الوزارات المعنية فى دول المنشاء لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور. حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم افضل لحقائق الهجرة.

الحل القانوني:

وتعتبر هذه الظاهرة من أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان وامتهان لكرامته، وإيمانا منه بفداحة نتائج هذه الظاهرة فقد أصدر المنتظم الدولي عدة مواثيق دولية منها:

١- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قرارها عدد ٤٢٨ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤.

٢- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي النية الحسنة بتاريخ ١٩٥١/٠٧/٢٨.

٣- الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.

٤- قرار الجمعية العامة عدد ١٣٢/٥٢ بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٢ الذي نبه إلى الهجرات الجماعية للسكان سيما نتيجة عوامل متعددة.

٥- قرار الجمعية العامة عدد ٩٧/٥٢ بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٢ خصص جزء منه لأوضاع النساء في البلدان النامية اللواتي يهجرن لكسب العيش نتيجة الفقر والبطالة.

٦- الاتفاقية المتعلقة بحماية المهاجرين والاتجار بالأشخاص المؤرخة سنة ١٩٩٠ والبروتوكول المتعلق بها سنة ٢٠٠٠.

٧- الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتحدث عنها، حيث خصصت جزءا مهما للهجرة السرية.

٨- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل للاتفاقية المذكورة.

٩- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٠- مبدأ حقوق الإنسان للمهاجرين القرار ٢٠٠٠/٤٨ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان،

١١- الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المؤرخة في يوليوز ٢٠٠٣ (تغير اتفاقية العمال المهاجرين لسنة ١٩٤٩)، واتفاقية العمال المهاجرين لسنة ١٩٧٥.

آليات المواجهة والتصدى للهجرة غير الشرعية:

أ- آليات المواجهة على المستوى المحلى (داخل المجتمع المصرى):

١- تحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية بما يعصم المجتمع من الرذائل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشوهة والأنماط السلوكية المنحرفة.

٢- إنشاء مراكز الدراسات والبحوث الأمنية وتعميق دورها العملى في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية وخاصة الهجرة غير الشرعية.

٣- توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمنى ومتابعة التقدم التكنولوجى لاستثمار إيجابياته المستجدة.

٤- وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين في الأجهزة المختلفة تعول على الكفاءة الذهنية والمؤهل الدراسى واللياقة البدنية والرغبة الشخصية.

٥- تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة خاصة الهجرة غير الشرعية.

٦- تفعيل دور المنظمات الأهلية والحكومية المهتمة برعاية الشباب في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتزويده بالمعارف والمهارات والإدراك بخطورة المغامرة في السفر بطرق غير مشروعة.

٧- تعريف الراغبين في الهجرة بفرص العمل المتاحة في البلدان الأخرى وكيفية الحصول عليها حتى لا يتعرضوا لمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٨- ضرورة نشر البديل الاجتماعى والاقتصادى من خلال نشر مشروعات صغيرة وتيسر الحصول عليها.

٩- ضرورة التعاون بين الدول الفنية والفقيرة لدعم برامج ومشروعات التنمية للحد من البطالة ومعدلات الفقر ومن ثم القضاء على مخاطر الهجرة غير الشرعية.

١٠- محاولة تغيير التفكير في النظر لمشكلة الهجرة غير الشرعية من أنها تكريس للجريمة المنظمة إلى أنها قضية تنموية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية ويجب التفكير في وضع سياسة لمواجهتها.

١١- ضرورة التأكيد على أهمية دور الخطاب الإعلامى والدينى وضرورة ترجمة هذا الخطاب الدينى لرفع مستوى وعى الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية.

ب-آليات التصدى للهجرة غير الشرعية للشباب على المستوى الدولى:

أقام الاتحاد الأمريكى رؤية تعتمد على بعض الآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية متمثلة فيما يلى:

١- الثغرات في النظام:

أ- الأبعاد الفورى من المطارات ومنافذ الدخول لأى شخص يحاول الدخول بطرق الاحتيال.

ب-تحجيم سلطة المدعى العام للعفو عن بعض حالات الدخول غير المشروع.

ج- تضيق المساحة الممنوحة لطالبى اللجوء.

د- إعطاء المزيد من السلطات لدوريات الحدود للقيام بالتفتيش المفتوح والميدانى في الحدود.

هـ-إيقاف العمل بنظام إعطاء مهلة ٧٢ ساعة للأخطار بالأبعاد.

و- إيقاف التكنيكات القانونية لتأخير نظام الدعاوى القضائية في الهجرة غير الشرعية.

ز- إيقاف نظام الاختيار في التخلى عن الفيزا.

٢- الحوافز:

أ- إيقاف منح الجنسية لأطفال وأسر الأجانب الذين دخلوا بطريقة غير شرعية.

ب-عدم منح إذن عمل لأولئك المنتظرين لطلبات اللجوء.

ج- إنشاء نظام عالمى للتأكد من الصلاحية للعمل قبل الدخول.

د- إيقاف منح إعانات من الخدمة للأجانب غير الشرعيين.

٣- زيادة العقوبات:

أ- خطر الدخول نهائيا لمن تقدم بطلب لجوء ليس له أساس.

ب-جعل تهريب المهاجرين واستعمال وثائق مزورة جريمة منظمة فيدرالية.

ج- خطر الدخول تماماً مرة أخرى لأى أجنبى تم الحكم عليه بخمس سنوات سجناً.

د- إيقاف الدعم من السلطات المحلية التى ترفض التعاون في إيقاف الهجرة غير الشرعية.

هـ-جعل الكفيل مسئولا تماما عن المهاجر الذى يكفله.

٤- تحديد البرامج الفعالة:

أ- التوسع في البرامج التى تعطى الحق للتفتيش المسبق في الخارج قبل الدخول.

ب-التوسع في سلطات الدوريات للحدود ونظام طرق التفتيش في الطرق الرئيسية.

ج- التوسع في برنامج السماع المؤسس والبرنامج الخاص للمدعى العام.

د- التوسع في الإبعاد من المحليات والسماح بإجراءات سماع الدعوى بالتليفون للأجانب المجرمين.

٥- التنسيق بين الجهات المعنية:

أ- تحسين مستوى التنسيق بين السلطات الحدودية والوكالات.

ب-الحد من السلطات القضائية في إعادة النظر في قرارات الإبعاد.

ج- إعطاء مجلس الأمن القومى سلطات الإبعاد.

٦- المزيد من الاستثمار:

أ- زيادة عدد العاملين في تفتيش الأجانب ودوريات الحدود والترحيل.

ب-زيادة عدد العاملين في دائرة الهجر والتقليل من العاملين المؤقتين.

ج- تخصيص محققين في قضايا الأجانب غير الشرعيين.

د- المزيد من التدريب للمفتشين ورجال البحث والمحققين في هذا الميدان.

هـ- التقييم الدورى لأداء قضاة الهجرة.

٧- المعدات:

أ- توفير معلومات حديثة لدائرة الهجرة.

ب-المزيد من المعدات والأجهزة.

ج- زيادة المركبات والسيارات لرجال الدوريات.

د- بناء قاعدة معلومات مركزية للمحققين من دائرة الهجرة.

٨- التقنية الحديثة:

أ- إدخال أحدث تقنية للمفتشين ولرجال الحدود والمحققين.

ب-بناء قاعدة معلومات مؤمنة.

ج- إنشاء نظام للتأكد من الضمانات الاجتماعية.

تدريبات

أكمل:

١- تتعدد مراحل الهجرة عبر التاريخ ومنها:

أ.....،ب.....،جـ.....

٢- تعرف الهجرة بأنها: .....

٣- من تعريفات الهجرة غير الشرعية: .....

٤- تعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من.....

٥- هناك معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:-

i. .....

ii. .....

٦- من أسباب الهجرة غير الشرعية.....

٧- من الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.....

٨- من الآثار المترتبة علي الهجرة غير الشرعية.....

٩- من المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية.....

قارن بين:

١- المهاجرين والمتنقلين.

٢- المهجَرين والمهاجرين.

٣- أنواع الهجرة غير الشرعية.

٤- العوامل الدافعة (الطاردة) والعوامل الجاذبة.

التدريب العملي

١- اقترح مجموعة من الحلول التخطيطية لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٢- ضع مجموعة من الآليات التخطيطية لمواجهة والتصدى للهجرة غير الشرعية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أسئلة التقييم الذاتي للطالب

بعد الانتهاء من دراسة الفصل السابق يمكن للطالب تقييم فهمه واستيعابه لمحتوي الفصل من خلال مؤشرات التقييم الذاتي التالية:

م	مؤشرات التقييم الذاتي	٥	٤	٣	٢	١
		ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف
١	معرفة المنظور التاريخي للهجرة الشرعية.					
٢	دراسة مراحل الهجرة عبر التاريخ.					
٣	تحديد مفاهيم الهجرة غير الشرعية.					
٤	التفرقة بين المهاجرين والمتنقلين.					
٥	المقارنة بين المهجَرين والمهاجرين.					
٦	معرفة أنواع الهجرة غير الشرعية.					
٧	تحديد أسباب الهجرة غير الشرعية.					
٨	التفرقة بين العوامل الدافعة (الطاردة) والعوامل الجاذبة.					
٩	تحديد الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.					
١٠	تحديد الأسباب والدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية.					
١١	فهم الآثار المترتبة علي الهجرة غير الشرعية.					
١٢	تحديد المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية.					
١٣	اقتراح الحلول التخطيطية المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.					
١٤	وضع آليات تخطيطية لمواجهة والتصدى للهجرة غير الشرعية.					

المراجع:

القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية ١٠٠.

القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية ٩٧ .

علي مفتاح الشويطر: من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، (طرابلس ليبيا: دار رباح، ٢٠٠٧).

Amartya Sen, D Rozario, B.: "Social Justice and Quality of Life", Development as Freedam, 2005, http://webservies, Mnl.ust.edu. ph/bioethics/qps. Comment.

Arthur Dunhum: "The New Community Organization", N.Y. Thumas, Crowall Comp[any Inc., 1972.

Bradl.ey, D.J.: "Communicable Diseases Related to Waterandwater Resourtces Develolplment, WHO Geneva: 1991.

http/ www. Eohr. Org/ ar/ press/. 25-12-2005

Inter National organization for migration: Assessment of the External Employment Department of the Ministry of man power and Emigration in Egypt, 2008.

Jones. H: Social Welfare in Third World Development". Hong Kong Macmillan Education LTD. 1999.

Long man Dictionary, (Cairo, Al Amiria Printing Office, 2008).

Ream Saad- Egyptian works in perise pilot ethnography, SRC, American university in Cairo, 2006.

Reginald, O., York: "Human services planning. Concepts Tools and Methods", Chapel Hill The University of North Carolina Pree, 1982.

Sovani N.: "The Analysis of Over – Urbanization" In Bress, G. (ed.) The City in Newly Developing Count ivies. Princeton University Press. 1997.

WHO: "Guidelines for Drinking Water Quality". Geneva: Vol. 1, Recomenendations, New York, 1984.

Will an Julias Wilson: The Truly Pilsa Advantaged Chicago, University of Chicago, 1990.

أحمد أبو زيد: العشوائيات وثقافة الفقر، بحث منشور، المؤتمر القومي للجمعية المصرية للطب والقانون، القاهرة، ٢٤: ٢٦ مارس ١٩٩٨.

أحمد الخشاب: دراسات ديموغرافية فى سكان العالم العربى ، القاهرة ، عام ١٩٥٩.

أحمد خليفة وآخرون: التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠.

أحمد عبد الفتاح : الخدمات العامة للإسكان العشوائي، القاهرة، مطبعة نور الإسلام، ١٩٩٩.

أحمد كمال أحمد: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.

أحمد محمد عمر: العشوائيات السكانية فى المدن المصرية، العدد ٩٥، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٠.

أحمد وهدان وإيمان الشريف: الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥).

اسماعيل عبد العزيز عامر: الانفجار السكاني والنمو العشوائي حول التجمعات السكنية فى مصر بحث منشور فى المؤتمر العلمي للنمو العشوائي، القاهرة، جمعية المهندسين المصريين ١٩٩٣.

إسماعيل قيرة: الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٩٩١.

أنور عطية العدل: السكان والتنمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧).

توفيق الجرجور: الهجرة من الريف إلى المدن فى القطر العربى السورى ، دمشق ، عام ١٩٨٠.

جلال معوض : الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

جلال معوض: السياسة والتغير الاجتماعي فى الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

جمال شحاتة حبيب : مدخل مجتمعي لتنمية المجتمعات العشوائية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع "البعد الاجتماعي فى سياسات، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: استراتيجية التنمية العمرانية فى مصر، يوليو ٢٠٠٧م.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقدير سكان العشوائيات بصعيد مصر في ١٩٩٨/١/١.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ملخص التعداد العام للسكان والإسكان، والمنشآت بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مصر، يونيو، ١٩٩٧.

جيرالد بريز، ترجمة محمد الجوهري: مجتمع المدينة فى البلاد النامية"، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦.

حسن أحمد همام: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القضايا الاتجاهات النظرية، والتطبيقات العملية، القاهرة، مذكرات غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٠.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.

حماية حقوق العمال المهاجرين: مسؤولية مشتركة، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩

خليل عمر: الآثار الاجتماعية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٤).

رشدي محمد الشرقاوي: مشكلة العشوائيات، تقرير لجنة الخدمات على الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، مجلس الشورى، مجلس الشعب، قطاع المعلومات إدارة خدمات الأبحاث، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦.

زكي النجار : العلاقة بين المتغيرات السكانية والحالة الأمنية فى المناطق الحضرية المتخلفة، المؤتمر العلمي الأول للتنمية المتكاملة لمجتمعات الحضرية المتخلفة خصائصها، مشاكلها وأساليب تنميتها، القاهرة، جامعة الدول العربية، يومي ٢٦-٢٧ فبراير ١٩٩٨.

سرية جاد الله عبد السند : مشكلات ومعوقات التنمية البيئية، القاهرة، مارينا للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

سمير سعيد على : العوامل المؤثرة على ظاهرة النمو العشوائي، المؤتمر الأول لتخطيط المدن والأقاليم، جمعية المهندسين المصرية، ١٩٨٦.

سناء الخولي: أزمة السكن ومشاكل الشباب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.

سهير لطفي: التهميش الحضري والمناطق العشوائية فى مصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.

السيد الجسيني : التحضر فى الأقطار النامية، "الملامح والمشكلات"، القاهرة، مطابع الطوبجي

التجارية، ١٩٩٥.

السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٩٠.

شعبان عبد الصادق: اتجاهات الشباب الجامعى نحو الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم بمؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٠- ١١/ ٣/ ٢٠٠٩).

ضاحى تميم خلفان: الآثار الأمنية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين "المتاجرة بالبشر"، (السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٤).

طارق الشهاوى: الهجرة غير الشرعية "رؤية مستقبلية"، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٩).

عادل عازر، ثروت اسحاق: المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٣.

عاطف خليفة: تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، بحث مقدمك بمؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٠- ١١/ ٣/ ٢٠٠٩).

عبد الباسط محمد حسن: التنمية المحلية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢.

عبد الحي الرفاعي عبيد وآخرون: الخريطة الاجتماعية لبعض المناطق العشوائية، حلوان، دار المهندس للطباعة، ٢٠٠٥.

عبد العاطى الشافعى: حول قضية الهجرة غير الشرعية "الدوافع والآثار"، ندوة بعنوان الهجرة غير الشرعية "الدوافع والآثار"، (القاهرة، المنظمة المصرية للإغاثات الإنسانية، ٢٠٠٩).

عبد العزيز مختار: المتابعة والتقييم في مجالات العمل مع الشباب (المؤتمر الدولي السابع للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ٢٧ مارس – ١١ أبريل)، القاهرة، ١٩٨٢.

عبد العزيز مختار، الفاروق بسيوني: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، دار الحكيم للطباعة، ١٩٩١.

عبد الفتاح تركى مرسى: الهجرة غير الشرعية "الأسباب والآثار" بحث مقدم بالمؤتمر العلمى التاسع، (جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٨).

عبد الفتاح وهيبة: جغرافية الإنسان (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٣).

عبد الفتاح وهيبة: جغرافية السكان (بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٧٩).

عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى الحضر ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩).

عبد الله على عودة: مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب "دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع" بحث مقدم بمؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية ١٠- ١١/ ٢٠٠٩).

عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٠.

عبد الهادي الجوهري، حسين رشوان: علم الاجتماع الحضري (مفاهيم وقضايا)، الاسكندرية، المكتب الجامعي، ٢٠٠٢.

عبدا لله عبد الغني غانم: المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط٢(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٢).

عزيزة محمد على بدر : خريطة الاسكان الحضري غير الرسمي والمتدني فى مصر بين الخصائص والأميات، العمران العشوائي فى مصر المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، ٢٠٠٢.

عصمت عاشور أبو العلا : أثر التكدس فى تلوث البيئة، القاهرة الكبرى، ندوة التحولات الحضرية فى إطار التخطيط العمراني والإقليمي القاهرة الكبرى، القاهرة، جمعية المهندسين المصريين، جمعية التخطيط ١٥-١٦ يونيو ١٩٩١.

علا مصطفى وآخرون: الطفل في المناطق العشوائية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨.

على الحوات: مخاطر الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، (القاهرة، وزارة القوى العاملة والهجرة، ٢٠٠٧).

على الصاوي: العشوائيات ونماذج التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

قسم الإعلام ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مجلة اللاجئون، العدد (٢)، ١٩٩٧.

كرم محمد الجندي وآخرون : المناطق الحضرية المتخلفة، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثاني،

كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الأول، ١٩٩١.
كمال حمدي أبو الخير: التعاون بين التشريع والتطبيق، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.
كمال عبد المحسن البنا : الاسكان العشوائي بحي دار الرماد والشيخ الحسن بمحافظة الفيوم، بحث غير منشور، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، من ٢٧-٢٩ مارس، ١٩٩٦.
ماهر أبو المعاطى: الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، ندوة تصف الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل، القاهرة ٢٠٠٩.
ماهر أبو المعاطي على : التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة السادسة، الكتاب السادس، ٢٠٠٤.
مجلس الشورى : تقرير مبدئي عن الاسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، القاهرة، ١٩٩٤.
المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية: الاسكان العشوائي والهامش، تقرير مقدم الى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس فى دورته الثانية عشر، سبتمبر ١٩٩١، يونيه ١٩٩٢.
مجلس الوزراء: الموازنة والخطة الاستثمارية لعام ٩٦/٩٥، القاهرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ١٩٩٧.
مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الموقف التنفيذي لتطوير المناطق العشوائية، ٢٠٠٦.
مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار مايو، ٢٠٠٦م.
محسن محمد قاسم: تدهور الأحياء الحضرية داخل القاهرة، بحث منشور ندورة التحولات الحضرية فى التخطيط العمراني والإقليمي، القاهرة، جمعية المهندسين المصريين، ١٩٩٣.
محمد أحمد عبد الله: أسلوب تراخيص البناء وأثره على حركة العمران، بحث منشور فى مؤتمر النمو العشوائي، القاهرة، جمعية المهندسين المصريين، ١٩٩٣.
محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح (القاهرة : دار الحديث ،٢٠٠٣)
محمد رفعت قاسم، مصطفى عبد العظيم فرماوي: تقرير بحث الخريطة الاجتماعية لعزبة كامل صدقي، القبلية بحلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥.
محمد شكري وزيري: المتطلبات التربوية لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، دراسة حالة على مدينة النهضة بالقاهرة، بحث منشور، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٥٠، ١٩٩٥.

محمد عاطف كشك: فقر البيئة وبيئة الفقر، القاهرة، الطبعة الأولى، دار الأحمدي للنشر، ١٩٩٨.

محمد عباس إبراهيم : التنمية والعشوائيات الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.

محمد عبد الحي نوح: إدراك سكان المجتمعات المحلية المحضرية المختلفة لمشكلاتهم وعلاقته بمشاركتهم فى حلها، بحث منشور، المؤتمر العلمي الرابع للخدمة الاجتماعية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية حلوان، ١٩٩٠.

محمود الكردي وآخرون : الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨.

محمود الكردي: العشوائيات فى المجتمع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣.

محمود محمد محمود: دور منظمات المجتمع المدني فى اشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية، دراسة منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، بالمؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩-٢٠/٣/٢٠٠٣.

مديحة الصفتي: الإسكان العشوائي، دراسة اجتماعية من الواقع المصري، ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته، اتحاد المعماريين المصريين، شعبة عمارة، نقابة المهندسين، ١٩٩٣/١٠/٣١.

مركز الجنوب لحقوق الإنسان وأولاد الأرض: ندوة حول هجرة الشباب المصرى إلى أوربا، القاهرة: مركز الجنوب لحقوق الإنسان، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٥.

مريم أحمد مصطفى : الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، القاهرة، المؤتمر السنوي السادس عشر للجمعية المصرية للطب والقانون ٢٤-٢٦ مارس ١٩٩٨.

معايير العمل الدولية لحقوق العمال المهاجرين: دليل لصانعي السياسات والممارسين في آسيا والمحيط الهادئ، منظمة العمل الدولية: ٢٠٠٧

المعرفة: أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوربا "ملفات خاصة"، ١١/ ٣/ ٢٠٠٥.

ممدوح الوالي : سكان العشش والعشوائيات، الخريطة السكانية للمحافظات، نقابة المهندسين، مطابع روزليوسف الجديدة، القاهرة، ١٩٩٣.

ميشيل فؤاد جورجي: النمو العشوائي للتجمعات السكنية فى جمهورية مصر العربية، ندوة النمو

العشوائي وأساليب معالجته، اتحاد المعماريين المصريين، شعبة العمارة نقابة المهندسين ١٩٩٣/١٠/٣١.

نادية حليم : الأسرة فى العشوائيات، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤.

نادية حليم: النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤.

نجوى الفوال وآخرون : المشروع القومي لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨.

هبة النيال : الطفل فى المناطق العشوائية، ندوة "أوضاع الطفل فى المناطق العشوائية" من ٣٠- ٣١ مايو ١٩٩٨، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨.

هجرة العمل الدولية: النهج القائم على الحقوق، منظمة العمل الدولية؛ ٢٠١٠

الهجرة والقانون الدولي لحقوق الانسان؛ دليل الممارسين رقم ٦؛ لجنة الحقوقيين الدولية؛ ٢٠١١

رصد معايير العمل الدولية؛ المجلس القومي للبحوث، ٢٠٠٤.

هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية فى مهنة الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣.

هناء حافظ بدوي: التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام نموذج التخطيط الاجتماعي لإشباع احتياجات سكان المناطق العشوائية، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٨.

وزارة التخطيط والتنمية المحلية: تقرير التنمية البشرية لمحافظة سوهاج، ٢٠٠٥.

وزارة التنمية المحلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقرير ٢٠٠٤م، طبعة ٥.

وزارة الشئون الاجتماعية: خطة برنامج الخدمات الإنسانية على المستوى المحلي، القاهرة، غيرمنشورة، ١٩٨١.